جامعة المستقبل
كـليـــة العلوم الإدارية والمالية
قسم المحاسبة

دور المعلومات المحاسبية في دعم القرارات الإدارية في شركة المساهمة اليمنية (يمن موبايل)

(بحث) دراسة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في المحاسبة

إعـــداد
زهير محمد جحاف
يوسف أحمد محمد صبر

إشراف الدكتور
محسن علي مثنى

2021م

الاهداء والشكر والتقدير والامتنان

الى

الدكتور محسن علي مثني المشرف على البحث

وكذلك

الدكتور خالد احمد العليمي عميد الكلية

ولما بذلوه من دعم ومساندة في انجاز هذا البحث

لهم مني كل التقدير والاحترام

الباحثون

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة العامة في اليمن. ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، اعتمد الباحث في جمع البيانات المتعلقة بالموضوع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري للدراسة. أما الإطار العملي فقد اعتمد على إعداد استبانه تم تصميمها لهذا الغرض، وقام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة واختبار فرضيات الدراسة. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها للمعلومات المحاسبية دور هام وحيوي عند اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة وهناك اعتماد كبير على القوائم المالية في الحصول منها على معلومات محاسبية تستخدم في اتخاذ القرارات الإدارية.

وتتوافر الخصائص والمتطلبات الأساسية في المعلومات المحاسبية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الإدارية وتلتزم الشركات المساهمة العامة بنشر معلومات تفصيلية توضيحية مرفقة مع القوائم المالية لتعزيز الحصول على معلومات محاسبية أكثر وضوحًا لاستخدامها في اتخاذ القرارات الإدارية

ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة التوسع في استخدام المعلومات المحاسبية في عمليات التخطيط بكافة أنواعها ورسم السياسات المستقبلية للشركة ودعم الإدارة العليا في الشركات المساهمة لدوائر الإدارة المالية وتزويدها بالكفاءات والخبرات لتساعد العاملين فيها بالارتقاء بمستواهم العلمي والمعرفي في مجال المحاسبة لتقديم معلومات ومخرجات محاسبية ذات دقة وموضوعية عالية.

Abstract

This study aimed to identify and clarify the role of accounting information in making administrative decisions in public shareholding companies in Yemen. In order to achieve the objectives of the study and answer its questions ،the researcher relied ،in collecting data on the topic ، on the relevant literature and previous studies ،through which secondary data was obtained ،which formed the theoretical framework of the study. As for the practical framework ،it relied on the preparation of a questionnaire designed for this purpose ،and the researcher used the descriptive analytical approach ،conducted the necessary statistical analyzes and tested the study's hypotheses. The study concluded with a set of results ،the most important of which is that accounting information plays an important and vital role when making administrative decisions in joint stock companies.

The basic characteristics and requirements are available in the accounting information that is relied upon in making administrative decisions. Public shareholding companies are obliged to publish detailed ،explanatory information attached to the financial statements to enhance obtaining clearer accounting information for use in making administrative decisions.

One of the most important recommendations of the study is the need to expand the use of accounting information in planning operations of all kinds ،formulate future policies for the company ،support senior management in companies contributing to the financial management departments ،and provide them with competencies and experiences to help their employees raise their scientific and knowledge level in the field of accounting to provide information and accounting outputs with high accuracy and objectivity.

الفصل الأول

الاطار العام

المقدمة:

لقد أصبحت المعلومات المحاسبية جزءًا هامًا من عمل الإدارة، ومورداً أساسيًا تعتمد عليه الشركات المساهمة في تدعيم قراراتها الإدارية والمالية،بحيث لا يمكن للإدارة أن تغفل عن هذا الدور الهام. وتزداد الحاجة إلى إنتاج المعلومات باعتبارها وسيلة تستمد أهميتها وضرورتها من مدى إسهامها في عملية اتخاذ القرار. ويعتبر النظام المحاسبي أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات، والتي تسهم في ترشيد ومساندة القرارات الاقتصادية. فالبيانات هي عبارة عن مجموعة حقائق منعزلة لا تفيد في عملية اتخاذ القرارات. أما المعلومات فهي عبارة عن بيانات أعدت بأسلوب يسمح بأن يبنى عليها رأي أو أن يتخذ القرار وفقا لها. وتعتبر القوائم المالية مصدرًا أساسيًا من مصادر المعلومات المحاسبية المفيدة لاتخاذ القرارات في حين لا تعد أية معلومات محاسبية ذات منفعة وذات جدوى في اتخاذ القرارات إلا باستيفائها لعدة خصائص، ذلك أنه يجب تحديد وتعريف الخصائص التي تجعل هذه المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات. كما تعد المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدمي المعلومات عند اتخاذ القرارات المتعلقة باستثمار الأموال في منشأة معينة، وكذلك القرارات التي تتخذها الإدارة والمتعلقة بممارسة الوظائف الإدارية المختلفة. وتعتبر المعلومات المحاسبية ذات دور إيجابي في سلامة القرارات، ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة لأهمية الدور الإستراتيجي للمعلومات المحاسبية وضرورتها في اتخاذ القرارات الإدارية ولتحقيق أهداف الشركة. كما تعد عملية اتخاذ القرارات إحدى الوظائف الرئيسية لإدارة الشركة، ويمكن اعتبارها إحدى المهام الصعبة والمعقدة التي يجب علي الإدارة ممارستها إذ تزداد صعوبة اتخاذ القرار بزيادة البدائل المتاحة. وتستخدم المعلومات المحاسبية كالتكاليف والإيرادات وغيرها لاتخاذ القرارات الإدارية المختلفة ويجب على إدارة الشركة أن تكون قادرة على تمييز وتحديد التكاليف والإيرادات وكافة المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرارات الإدارية. وتجدر الإشارة إلى أن الشركات المساهمة العامة تشكل ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الوطني وتنميته،لذا فإنه لابد من توافر الجهود البحثية وتقديم الدراسات العلمية والميدانية التي تسهم في نمو هذه الشركات واستمرارها بحيث تكون هذه الدراسات دليلاً علميًا وعمليًا تهتدي بها مجالس الإدارات ومتخذو القرارات لإنجاز المهام وتحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية. وبناء على ما تقدم، من المتوقع أن تساعد هذه الدراسة على إبراز الدور الإستراتيجي للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة العامة في اليمن.

كما أن هذه الدراسة تعمل على إلقاء الضوء للتعرف على دور تلك المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية. والكشف عن أهم المعوقات التي تحول دون استخدام تلك المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة العاملة في اليمن.

مشكلة الدراسة:

- تشكل الشركات المساهمة العامة ركيزة أساسية ودورًا هامًا وحيويًا في دعم الاقتصاد الوطني اليمني، ونظرًا لأهمية هذه الشركات ومحاولة الارتقاء بها إلى أفضل وأحسن مستوى إداري ومالي وذلك لتنمية الاقتصاد الوطني، والذي يعد الأساس الذي تقوم عليه أي دولة. لذلك فإن هذا يتطلب الكثير من الجهود لحل المشكلات والتغلب على الأزمات وتتحمل إدارة الشركة المسؤولية الكاملة عن تخطيط الأهداف ومراقبة تنفيذها واتخاذ القرارات بشأنها. ويرى الباحث أن نجاح هذه الجهود يعتمد على وفرة المعلومات المحاسبية الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها لإنجاز المهام وتحقيق الأهداف وتتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيسي وهو: ما دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في(شركة يمن موبايل)؟

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في الأمثلة الاتية:

- ماهي العلاقة بين أنظمة المعلومات المحاسبية وعملية ترشيد القرارات الداخلية؟
- ماهي العلاقة بين أنظمة المعلومات المحاسبية وعملية الوفاء بالمتطلبات الداخلية والخارجية بشكل دوري ومنتظم؟
- ماهي العلاقة بين أنظمة المعلومات المحاسبية وتغطية الاحتياجات الداخلية والخارجية؟

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

تتمثل في إبراز الدور الذي تؤاديه المعلومات المحاسبية في عملية صنع القرارات على المستوى الداخلي، من خلال وجود علاقه ارتباطيه وثيقة بين المعلومات المحاسبية التي يوفرها النظام وبين عملية اتخاذ القرار. إضافة إلى تعزيز الفائدة لمتخذي القرارات على المستويات الداخلية في الشركات المساهمة اليمنية (شركة يمن موبايل)، من خلال إبراز دور المعلومات المحاسبية في ترشيد عملية اتخاذ القرار. وتعزيز الجانب المعرفي في مجال مساهمة المعلومات المحاسبية في صنع القرار. كما تهدف الدراسة إلى تقديم دراسة حديثة، حول مدى اعتماد الشركات اليمنية على المعلومات المحاسبية في صناعة القرارات.

الأهمية العملية:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أن موضوعها، يكون موضع اهتمام جميع المؤسسات العامة والخاصة على السواء، وبما أن عملية اتخاذ القرارات لا تتم بالصورة المنشودة بدون توافر قاعدة من المعلومات بشكل عام، ومن المعلومات المحاسبية بشكل خاص تفي باحتياجات متخذي القرار، لذا فإن عملية الربط بين تلك المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات الإدارية أمر حتمي، ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة والتي تعالج دور المعلومات المحاسبية في الشركات

المساهمة (يمن موبايل) في عملية اتخاذ القرارات الإدارية، ويمكن تلخيص أهمية هذه الدراسة في نقاط عدة هي:

- الإسهام في تقييم دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية.
- إبراز الدور الحيوي والهام الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية.
- تحقيق الاستفادة لأصحاب الشركات المساهمة (شركة يمن موبايل) ومتخذي القرار فيها، والتي تسهم في زيادة مستوى الفائدة المتحققة من استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية.

أهداف الدراسة:

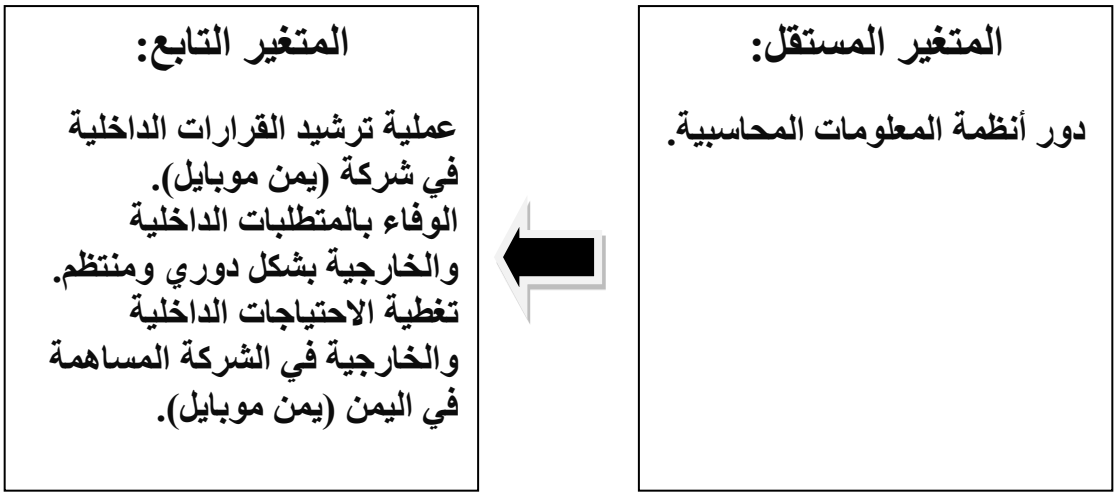
تُفيد هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل فيما يلي:

- التعرف على العلاقة بين أنظمة المعلومات المحاسبية وعملية ترشيد القرارات الداخلية
- التعرف على العلاقة بين أنظمة المعلومات المحاسبية وعملية الوفاء بالمتطلبات الداخلية والخارجية بشكل دوري ومنتظم
- التعرف على العلاقة بين أنظمة المعلومات المحاسبية وتغطية الاحتياجات الداخلية والخارجية

فرضيات الدراسة:

- **الفرضية العدمية الأولى:** لا توجد علاقة بين أنظمة المعلومات المحاسبية وعملية ترشيد القرارات الداخلية في الشركة المساهمة (يمن موبايل).
- **الفرضية العدمية الثانية:** لا توجد علاقة بين أنظمة المعلومات المحاسبية وعملية الوفاء بالمتطلبات الداخلية والخارجية بشكل دوري ومنتظم.
- **الفرضية العدمية الثالثة:** لا توجد علاقة بين أنظمة المعلومات المحاسبية وتغطية الاحتياجات الداخلية والخارجية في الشركة المساهمة (يمن موبايل).

نموذج الدراسة:



الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات ذات صلة قوية بموضوع الدراسة والتي أمكن الحصول عليها وتناولت موضوع الدراسة الحالية من جوانب متعددة وفي أماكن مختلفة، سواء كانت بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن خلال مسح الدراسات السابقة وجِد أن معظم تلك الدراسات قد ركزت على أهمية المعلومات المحاسبية ومدى استخدامها في اتخاذ القرارات،وستعرض فيما يلي هذه الدراسات التي أجريت:

- **دراسة عبد الرزاق (1993): بعنوان(مدى استخدام المعلومات المحاسبية في القرارات الإدارية المتعلقة بوظيفتي التخطيط والرقابة).**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المدى الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية في القرارات الإدارية المتعلقة بوظيفتي التخطيط والرقابة باعتبارهما أهم وظائف الإدارة، وتطبيق ذلك على الشركات الصناعية المساهمة العامة في عمان. وكذلك اهتمت الدراسة بتحديد مدى تلبية المعلومات المحاسبية لمتطلبات اتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بوظيفتي التخطيط والرقابة في الشركات المساهمة العامة.كما اهتمت الدراسة بقياس المشكلات والصعوبات التي تكتنف استخدام هذه المعلومات من قبل متخذي القرارات، وقد اعتمدت الدارسة في جمع البيانات على استبانه علمية محكمة وزعت على كامل مجتمع الدراسة (41 شركة) وفقًا لنشرة سوق عمان المالي. وقد توصلت إلى النتائج التالية:

أ. أن (% 80) من الشركات المساهمة العامة الأردنية تستخدم المعلومات المحاسبية المستمدة من التقارير والقوائم المالية عند اتخاذها للقرارات الإدارية المتعلقة بوظيفة التخطيط.

ب. أن (% 85) من الشركات المساهمة العامة الأردنية تستخدم المعلومات المحاسبية المستمدة من الخطط الموضوعة مسبقًا ومن التقارير والقوائم المالية لقياس انحرافات الأداء الفعلي عن المخطط عند اتخاذها للقرارات الإدارية المتعلقة بوظيفة الرقابة.

ج. بشكل عام فإن (% 83.27) من متخذي القرارات في الشركات المساهمة العامة الأردنية يستخدمون المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم والتقارير المالية المتعلقة بوظيفتي التخطيط والرقابة معًا عند اتخاذ القرارات.

- **دراسة أبو جبارة (1986):بعنوان (أثر المعلومات المحاسبية الراجعة وتكراراتها على اتجاهات وأداء صانعي القرارات المالية في الأردن).**

تهدف إلى دراسة الآثار النفسية للمعلومات المحاسبية الراجعة وتكراراتها على مستوى أداء الأفراد الذين يصنعون القرارات المالية، ولتحقيق هذا الهدف فقد تضمن البحث إجراء تجربة عملية شارك فيها (75) رجل أعمال ممن يحتلون مناصب إدارية عليا، وامتدت التجربة إلى اثني عشر ربعًا، وتم تقسيم المشاركين ثلاث مجموعات حيث تم تزويد المجموعة الأولى بتقارير أداء دورية عند نهاية كل ربع، والثانية ودت بتقارير أداء سنوية، بينما زودت المجموعة الثالثة بتقارير أداء عند نهاية التجربة فقط، وطلب من كل مجموعة من المشاركين اتخاذ قرارات تتعلق بسعر بيع تنتجها وتسوقها شركة تعمل في صناعة تتميز بسوق تنافسي في الأردن، وحجم الإنتاج. وبعد ذلك ظهرت النتائج التالية:

أ. يوجد علاقة قوية بين مستوى الروح المعنوية لصانعي القرارات المالية وبين المعلومات المحاسبية الراجعة.

ب. أن المعلومات المحاسبية الراجعة على شكل تقارير دورية أساسية وهامة في ترشيد قرارات الإدارة المالية وتبين كذلك أن عدد تكرارات هذه التقارير له أهمية بالغة في صنع القرارات.

- **دراسة العيسى (1991): بعنوان (أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توفرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين في سوق عمان).**

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تبيان أهمية القوائم المالية للمستثمرين في سوق عمان المالي من خلال إبراز أن المعلومات المالية مصدر هام للمعلومات في اتخاذ قرارات الاستثمار. وقامت الدراسة باستطلاع آراء فئة من المستفيدين عن التقارير المالية والمحاسبية التي تصدرها الشركات المساهمة العامة في الأردن، وتم إعداد (50) استبانه تم توزيعها على المكاتب والوسطاء في سوق عمان.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

أ. أن هناك اتفاقًا بدرجة عالية بين المشاركين في هذه الدراسة على استخدام القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم وعلى أهمية هذه التقارير. وأن غالبية المشاركين متفقون على عدم كفاية المعلومات التي تحتويها التقارير المحاسبية على تلبية حاجاتهم، وأنهم يطالبون الشركات بالتوسع والزيادة في المعلومات المنشورة وقد قدمت الدراسة جملة من المقترحات من أهمها ضرورة إلزام الشركات باحتواء التقارير المحاسبية والقوائم المالية و التدفقات النقدية ومصادر الأموال واستخدامها.

- **دراسة خشارمة (2003):بعنوان (دور المحاسبة في اتخاذ القرارات الإدارية في قطاع المقاولات في الأردن دراسة ميدانيه).**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة معايير ونظم المحاسبة والقرارات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، وبالتالي في إنجاح المشاريع التي يقوم بها قطاع المقاولات عن طريق تحديد تكلفتها. وقد تم توزيع استبانه على عينة الدراسة واستخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي في تحليل النتائج. ومن أهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة:

أ. أنه لإنجاح أية شركة مقاولات يجب تعاون ومشاركة جميع الفنيين وبالأخص محاسب التكاليف في دراسة عطاء أي مشروع وإعداد برنامج زمني لتنفيذ وتقسيم البرنامج إلى أجزاء رئيسية.

- **دراسة أبو حشيش(2003):بعنوان (دور المعلومات المحاسبية المنشورة في التنبؤ بأسعار الأسهم في بورصة الأوراق المالية في المملكة الأردنية الهامشية دراسة تطبيقية).**

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية في المملكة الأردنية الهامشية، ودور القوائم المالية في ذلك، وتم اختبار (20) متغير مستقل يعتقد أنها تؤثر على القيمة السوقية للأوراق المالية، ومن أهم المتغيرات التي يمكن لهؤلاء المستثمرين الإطلاع عليها قبل اتخاذ قرار باستثمار أموالهم في إحدى الوحدات الاقتصادية أو غيرها هي:

أ. عائد السهم.

ب. حقوق الملكية: إجمالي مصادر الأموال.

ج. صافي الربح إلى إجمالي الأصول.

د. القيمة السوقية: القيمة الدفترية

ه. الربح الموزع: الربح المحقق.

ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

أن تقوم بورصة الأوراق المالية بتحديد القوائم المالية التي يجب أن تقوم بنشرها الوحدات الاقتصادية المسجلة بها بحيث تشتمل بالإضافة إلى الميزانية وحسابات النتيجة على قائمة التدفقات النقدية، وذلك لأنها ذات أهمية كبيرة للمستثمر عند اتخاذ قراره لشراء أسهم جديدة.

- **دراسة القطناني (2004): بعنوان (أثر استخدام المعلومات المحاسبية على الأداء الإداري في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن).**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان وتحليل دور النظام المحاسبي في إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الجودة الملائمة للوفاء بالاحتياجات الإدارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن، وبيان مدى العلاقة العضوية بين مستوى جودة المعلومات المحاسبية وأثر استخدامها على الأداء الإداري في مجالات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وقد اعتمد الباحث في منهجيته في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة على البيانات الثانوية والأولية. كما قام الباحث باختيار عينة عشوائية ممثلة لمجتمع الدراسة وفقًا لقواعد البحث العلمي تكونت من (45) شركة بما يعادل 60.8) (% من مجتمع الدراسة.

وأظهرت نتائج الدراسة الآتي:

أ. وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية معنوية بين مقومات النظام المحاسبي ومستوى جودة المعلومات المحاسبية التي ينتجها.

ب. وجود أثر وعلاقة ذات دلالة إحصائية معنوية لاستخدام المعلومات المحاسبية على الأداء الإداري في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن في مجالات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

- **دراسة منير عبده عبدالله العليمي(2009): بعنوان(أهمية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، وأثرها في جودة المعلومات المحاسبية).دراسة ميدانية على قطاع النفط اليمني.**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مواكبة المحاسب اليمني، ونظام المعلومات المحاسبي الذي يعمل من خلاله لتكنولوجيا المعلومات، وذلك من خلال معرفة مايلي:

أ. معرفة مدى استخدام نظم الحاسوب المحاسبية من قبل المحاسب اليمني وطبيعة ذلك الاستخدام.

ب. معرفة مدى إدراك المحاسب اليمني لأهمية استخدام نظم الحاسوب في رفع جودة المعلومات المقدمة من تلك النظم.

ج. معرفة ما إذا كان هناك تفاوت بين الوحدات النفطية في مدى استخدام أنظمة الحاسوب المحاسبية في قطاع النفط حسب نوع النشاط.

د. معرفة أثر المتغيرات الشخصية للمحاسب اليمني في (التخصص والخبرة)في مدى إدراك أهمية استخدام نظم الحاسوب المحاسبية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدر اسه:

أ. يتوفر لدى المحاسب اليمني إدراك بأهمية استخدام الأنظمة المحاسبية المحوسبة، وأثرها الإيجابي في تحسين جودة المعلومات والتقارير المحاسبية

ب. هناك تفاوت في مدى استخدام أنظمة الحاسوب المحاسبية بين الوحدات الممثلة لمجتمع الدراسة تبعا لنوع النشاط (اقتصادي –إداري).

ج. أظهرت الاختبارات أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى إدراك المحاسب اليمني لأهمية استخدام نظم الحاسوب المحاسبية،تعزي للمتغيرات الشخصية "الخبرة والتخصص"

- **يوسف محمد جرجوع ألجامعه الإسلامية غزة (2007): بعنوان (مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين)**

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تمثلت من وجهه نظر الباحث في الأمور التالية:

1. تحديد العلاقة بين المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة الفلسطينية.
2. التعرف على جودة المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة الفلسطينية.
3. التعرف على مدى كفاية المعلومات المحاسبية المتوفرة لإدارة الشركات المساهمة بهدف اتخاذ القرارات الإدارية الملائمة.
4. تحديد عامل اعتماد الشركات المساهمة للمعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية.

وقد كان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

1. تعتمد الإدارة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية على المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية في اتخاذ القرارات الإدارية.
2. تتوافر الخصائص النوعية للمعلومات في القوائم المالية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الإدارية.
3. تتميز المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة بالموضوعية وعدم التحيز والمصداقية، وبدرجة عالية من الوضوح.

❖ **وفي ضوء نتائج الدراسة أوصى الباحث:**

بضرورة اهتمام الإدارات المختلفة في الشركات المساهمة العامة باليمن بالتوسع في استخدام المعلومات المحاسبية لتحقيق الاستخدام الأمثل لها في المجالات الإدارية المتعددة)التخطيط، الرقابة، اتخاذ القرارات لإنجاز المهام والوظائف وتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية.

تعقيب عام على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يرى الباحث أن الدراسات السابقة تجمع على أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات سواء كانت للمديرين أو المستثمرين، كما تبين أن هذه الدراسات تتفق في تناول موضوع المعلومات المحاسبية باعتبارها الركن الأساسي الذي يتم استخدامها عند اتخاذ القرارات، لذا فإن الحاجة ماسة في الوقت الحاضر مع ثورة المعلومات والاتصالات للقيام بسلسلة من الدراسات العلمية ذات المنظور الكلي والشمولي لدور المعلومات المحاسبية وأهميتها في كفاءة الأداء الإداري واتخاذ القرارات الإدارية، ولذلك كان من الضروري ولأهمية دور تلك المعلومات المحاسبية، قام الباحث بعمل هذه الدراسة على الشركات المساهمة العامة في اليمن(يمن موبايل). كما يوصى الباحث بإجراء دراسة حديثة تتناول الآثار العلمية "التطبيقية "الناتجة عن كفاءة استخدام المعلومات في ترشيد القرارات، وليس مجرد استخدامها، فقد أظهرت نتائج الدراسة انه يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية، وبدرجة عالية في ترشيد القرارات، ولكنها وفي الوقت نفسه أغفلت التفاوت في كفاءة استخدام المعلومة بين شركة وأخرى.

هيكل الدراسة:


هيكل الدراسة
الفصل الأول
المقدمة
مشكلة الدراسة
اهمية الدراسة
أهداف الدراسة
فرضيات الدراسة
نموذج الدراسة
الدراسات السابقة
الفصل الثاني الاطار النظري
تمهيد
مفاهيم ومصطلحات النظام
نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة
المحاسبة الادارية في مجال اتخاذ القرارات
خصائص المعلومات المحاسبية المساعدة في عملية اتخاذ القرارات الادارية
الفصل الثالث
تمهيد لعينة البحث
منهجية البحث
تفاصيل عينة البحث
عرض وتحليل ووصف متغيرات الدراسة
اختبار الفرضيات ومناقشتها
الفصل الرابع
النتائج والتوصيات

الفصل الثاني

(الاطـــــار النـــظري)

الفصل الثاني

(الاطـــار النـــظري)

تمهيد:

لقد كانت الأنظمة المحاسبية في الماضي تقتصر على تداول وتجهيز البيانات المحاسبية التاريخية اللازمة لإعداد القوائم المالية، ثم تطورت هذه النظرة الضيقة تبعا لتطور احتياجات إدارة الوحدات الاقتصادية، ولقد اتجه النظام المحاسبي ليكون نظاما للمعلومات لا يقف عند حدود البيانات والمعلومات المالية، بل تعداها ليشمل بيانات ومعلومات كمية ووصفية تفيد في صنع القرار لمستخدمين متميزين بالتعدد والتنوع مما، يحول دون إمكانية إعداد قوائم موحدة لهم أضف لذلك كبر حجم المنشآت وتشتتها جغرافيا وانفصال الملكية عن الإدارة أضافت وظائف جديدة للنظام المحاسبي وذلك بالإضافة لتحديد نتائج العمليات والمركز المالي وعلاقة المشروع بالآخرين، إلا أنه بالعقد الأخير بشكل خاص اتجه النظام المحاسبي نحو الحوسبة بشكل متسارع، ومع ذلك فقد بقي محتفظا بتسلسل الخطوات والإجراءات، ومع المزايا التي حققتها الحوسبة لنظام المعلومات المحاسبية إلا أنه أدى الى الضعف ببعض المواطن التي سنأتي لذكرها فيما بعد والتي ألزمت زيادة في الإجراءات الرقابية. وسوف يقوم الباحث في هذا الفصل بتناول النظام المحاسبي بالآلية اليدوية والآلية المحوسبة.

مفاهيم ومصطلحات النظام:

- **النظام:** هو عبارة عن مجموعة من العناصر المرتبطة مع بعضها البعض بصورة منتظمة ومتفاعلة مع بعضها البعض ومع البيئة المحيطة بحيث تشكل نظاما متكاملا يسعى لتحقيق الأهداف المرجوّة. والنظام يكون محكوم بسياسات وإجراءات يتم إتباعها بشكل دائم وروتيني، سواء كان النظام يدوي أو محوسب، بالإضافة لذلك فان السياسات والإجراءات تتم مراقبتها للتأكد من عدم مخالفة الإجراءات واختراق للسياسات الموضوعة[1]

نظام المعلومات: يعرّف نظام المعلومات بأنه:"مجموعة من العناصر المترابطة المؤلفة من الأفراد والبيانات و الآلات التي تعالج البيانات و تحولها لمعلومات تخدم أغراض الإدارة[2]

وكما هو معروف فان المكونات الرئيسية لأي نظام معلومات هي:

المدخلات: تشكل مدخلات النظام نقطة البدء في عملية التفاعل في النظام، وقد تكون ممثلة في مواد أولية، عمالة ،رأس مال، معلومات أو أي شيء يحصل عليه النظام من البيئة المحيطة أو من نظم أخرى.

المعالجة: تمثل التفاعل المحدد(والذي يتم التحكم به) وجميع العمليات الحسابية والمنطقية التي تجري على المدخلات لتحويلها إلى مخرجات.

المخرجات: تمثل الناتج النهائي لتفاعل مكونات النظام والذي يذهب إلى البيئة المحيطة أو إلى نظم أخرى والتي قد تكون منتج نهائي أو وسيط أو معلومات تستخدم في اتخاذ القرارات أو تستخدم كبيانات لنظام معلومات آخر.كما يمكن إضافة عنصر رابع وذلك للأهمية المتزايدة التي يتصف بها ألا وهو التغذية العكسية.

التغذية العكسية: تعتبر أحد أهم الأنواع الرقابية للتأكد من السير السليم للخطط الموضوعة و التأكد من عدم وجود خرق أو تجاوز للإجراءات و السياسات.

مكونات النظام:

بيئة النظام: وتمثل كافة العوامل المؤثرة بالنظام والتي لا تقع تحت سيطرة النظام ولكنها تؤثر بدرجة كبيرة عليه مثل الجهات الحكومية ،المستهلكين ،المنافسين. ... الخ. وهذه العناصر لا تخضع كلية لرقابة أو سيطرة الوحدة الاقتصادية وتتمثل درجة الرقابة أو السيطرة بالمنطقة المظللة بالشكل وهي تختلف من عنصر لآخر، والخط المتقطع الذي يمثل حدود النظام ، وضع متقطع ليعكس التأثير المتبادل بين النظام والبيئة

---

*.(ظاهر ألقشي،مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتو كيدية والموثوقية في ظل التجارة الالكترونية ، رسالة دكتوراه ،جامعة عمان العربية للدراسات العليا ،عمان ، الأردن، 2003 ،ص26)

[2](Watson, H. J. And Carrol, A.B980"Computer for Business" Revised Edition, Dallas, Texas, Business Application Inc.Page (372

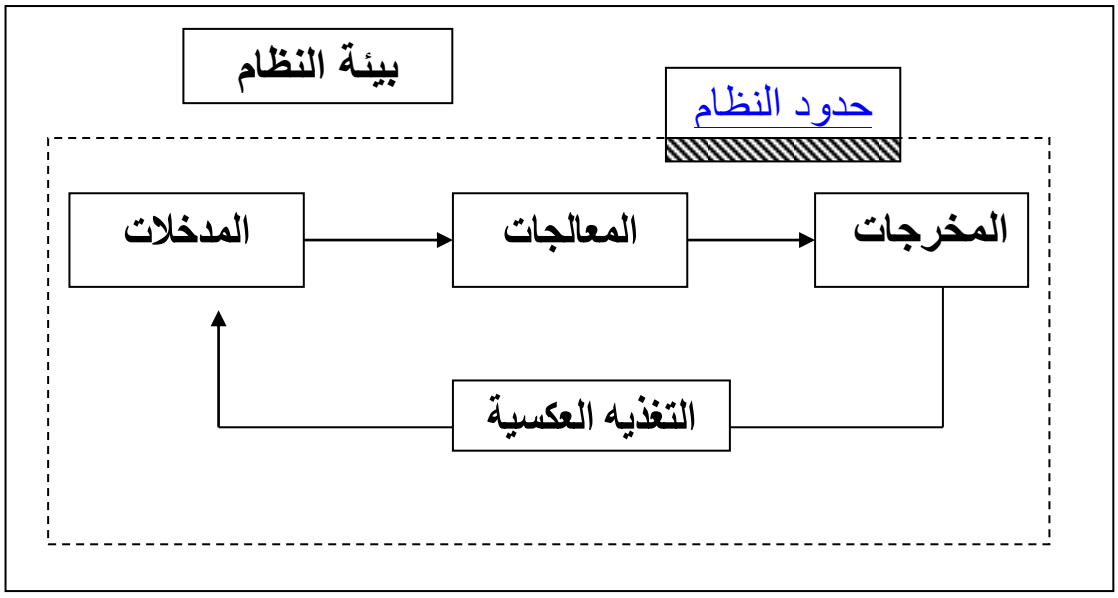
المحيطة وكل شيء يقع داخل هذا الخط يكون تحت سيطرة النظام أو الوحدة الاقتصادية

نظم المعلومات المحاسبية: إن النظام المحاسبي كغيره من الأنظمة مكون من المدخلات والمعالجات والمخرجات بالإضافة إلى التغذية العكسية، إلا أن له مواصفات مميزة عن باقي نظم المعلومات ، وهذه المميزات ترتبط بوظيفة المحاسبة ، فنظام المعلومات المحاسبي يتعلق بالبيانات الاقتصادية الناتجة من العمليات الداخلية أو الإحداث الخارجية المعبر عنها بصيغة مالية أو ستترجم إلى صيغة مالية وفي جانب المخرجات فان النظام المحاسبي ينتج تقارير وقوائم وبعض المعلومات الأخرى المعبر عنها بصورة مالية.

وهذه المعلومات تمثل عمليات:

1. التسجيل (لتحديد نتائج العمليات وذلك لتحديد وقياس البيانات المالية والكمية التي تتعلق بالنشاط وإعداد تقارير عن نتائجه خلال فترة زمنية معينة)
2. المعلومات الرقابية (وذلك يتمثل بتتبع الأصول والتزامات التنظيم وذلك بما يمكن من الحفاظ على أصول التنظيم وذلك عن طريق الاحتفاظ بحسابات مستقلة لكل أصل وكل التزام)
3. معلومات لاتخاذ القرارات (وذلك يتمثل بمساعدة الإدارة على ممارسة وظائفها بشكل عام من خلال الأنظمة الفرعية المكونة للنظام المحاسبي مثل نظام الحسابات العامة ،نظام المشتريات والمدفوعات النقدية ،نظام التكاليف. ....الخ)

شكل رقم (1) يوضح أجزاء وحدود والبيئة المحيطة بالنظام



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بناء على دراسات سابقة.

نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة:

مع تطور العلوم بشكل عام ومع التطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال اتجهت كافة العلوم على مواكبة هذا التطور، والمحاسبة كغيرها من العلوم اتجهت نحو تبني هذا التطور، بل كانت من أكثر العلوم إفادة من هذا التطور، وقد أصبح من النادر إيجاد نظام محاسبي يدوي خاصة في المنشآت الكبيرة والمتوسطة. ومن المعروف بأن الحاسوب يتصف بالقدرة العالية على التخزين والسرعة العالية في إيجاد المعلومات ومعالجتها بالإضافة إلى الدقة العالية في جميع أعماله والعديد من المميزات الأخرى. وهذه المميزات كانت الإغراء الأكبر للمحاسبة للتحول من النظام اليدوي إلى النظام المحوسب يتكون الحاسوب بشكل عام من المكونات المادية أو الأجزاء الصلبة والبرمجيات: [3]

1-المكونات المادية: وهي الأجزاء المادية للتجهيزات المستخدمة، وهي مكونة بشكل أساسي من:

- **وحدات الإدخال INPUT UNITS:** وهي عبارة من جميع التجهيزات التي يتم عن طريقها إدخال البيانات إلى الحاسوب.
- **وحدات المعالجة المركزية Central Processing Unit:** هي عبارة عن الوحدات التي يتم بداخلها معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات.
- **وحدات الإخراج Output Units:** وهي الوسائل التي يتم عن طريقها عرض المعلومات مثل(الشاشة)،لقد أصبح الشركات المختلفة في النشاطات تحتاج إلى أنظمة محاسبية محوسبة تتفق مع احتياجاتها ومتطلباتها مما أدى بالشركات الكبرى خاصة بتكليف المختصين بعمل برامج محاسبية خاصة بها.وهذا لا يدل على اختلاف الأنظمة المحاسبية بل يدل على اختلاف أنشطة وأعمال الشركات.

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

هي عبارة عن الصفات الواجب توفّرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية حتّى تصبح مفيدة لمتخذو القرار أو تصبح معلومات محاسبية ذات جودة.

مفهوم المعلومات المحاسبية ذات الجودة:

إن تحديد أهداف التقارير المالية، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين الرئيسين.أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك

[3] المصدر: كمال الدين الدهراوي ،سمير كامل محمد ،نظم المعلومات المحاسبية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ،مصر،2000، ص 4

الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة. هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة (عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، ذات السلاسل ، الكويت ، 1990. صفحة رقم (194-195) ولقد توجهت مجالس معايير المحاسبة المتخصصة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB نحو إصدار العديد من المعايير المحاسبية التي توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. و كان من أفضل النتائج التي تم التوصل إليها كانت من قبل مجلس المعايير المحاسبية الأمريكي FASB وذلك حين قام بإصدار المفهوم المحاسبي رقم (2) (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية). فالمفهوم المحاسبي رقم (2) جاء لسد الفجوة بين المفهوم رقم (1) والمفاهيم الأخرى اللاحقة، والذي قام بتغطية شاملة لآلية الاعتراف والقياس والإفصاح لعناصر القوائم المالية. محاولا الإجابة على السؤال التالي: ما هي الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية لتصبح ناجحة[*] [4]

وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB أهم هذه الخصائص:

1. ملائمة المعلومات (Relevance)
2. الوثوق بالمعلومات أو درجة الاعتماد عليها (Reliability)

كما أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط (الملائمة و الموثوقية) بل يتعداها على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات) (ظاهر القشي، مرجع سابق ،ص45) وتعتمد فائدة المعلومات لمتخذي القرارات على العديد من العوامل تتعلق بمجال الاستخدام وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفر هو القدرة على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والإدراك المتوفر لدى متخذ القرار.

الخصائص الاساسية:

الملائمة (Relevance): تعتبر من أهم الخصائص الواجب توفرها في المعلومات التي يمكن تقديمها لمتخذي القرارات الاستثمارية والإدارية على المستوى الداخلي والخارجي.ولقد اهتمت العديد من الدراسات بالملائمة وذلك للأهمية التي تتمتع بها وقد عرفتها لجنة المعايير المحاسبية بأنها " المعلومات التي يجب أن تكون ملائمة لحاجات صنع القرارات. وتمتلك المعلومات

(Richard G.Schroeder; Nyrtly W. Clark; and Jack M. Cathey; Accounting Theory and analyses, John Wiley & Sons, Inc. 2001. Page 19)

خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية[5].

ولقد عرفها دهمش أنها " قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه أي قدرة المعلومات لإيجاد فرق في اتخاذ القرار.[6] ويرى اسكندر أن الملائمة (هي مدى كفاءة هذه التقارير ونجاحها في خدمة مستخدميها وبقدرتها على توفير المعلومات ألكافيه والملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة بحيث تتميز هذه المعلومات بأنها مناسبة

- لاتخاذ القرارات، وأنها تعرض بالشكل الصحيح وتتوفر بالوقت المناسب، ومدى نجاح التقارير في لعب دورها كمصدر للمستثمر يعتمد على درجة الإفصاح عن هذه المعلومات الملائمة. [7](وأوضح هندركسون أن الملائمة يتحقق معناها اللغوي إذا تفهم متلقو المعلومات المعنى المقصود من المعلومات والذي يعتبر الهدف الأساسي للمحاسبة وتقتضي الملائمة وجوب إمكانية الاعتماد على المعلومات بطريقة مفيدة أو ارتباطها المقيد بالتصرفات أو النتائج المرغوب في تحقيقها.[8](ويرى مجلس معايير المحاسبة بأن المعلومات لكي تكون ملائمة "فعليها أن توجد فرقا لأي قرار عن طريق مساعدة مستخدمي الكشوفات المالية في التوصل إلى تنبؤات حول نتائج الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو أنها تؤكد أو تصحح توقعات[9]

وعرفها النقيب(بأنها المعلومات التي تعمل على زيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية صنع واتخاذ قرار أدق وأكفأ مما لو كانت تلك المعلومات غير ملائمة.[10] وكما يرى البدوي الملاءمة من وجهة النظر الاجتماعية على أنها هي المعلومات التي تعكس صوره واضحة لتأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية للمشروع في المجالات التي تهم الفئات الاجتماعية التي تقع عليهم هذه التأثيرات فمن ضمنها الحكومة المحلية أو المركزية هي تلك التي تمكنهم من مساءلة المشروع عن تنفيذ ما تفرضه عليه من مسؤوليات ذات تأثيرات في تحقيق بعض الأهداف

---

[5](المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية ، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة الدولية ، من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ،الأردن 1999 ، ص45)

[6] (نعيم دهمش ،القوائم المالية والمبادئ المحاسبية ، الناشر معهد الدراسات المصرفية، عمان ،الأردن 1995 ، ص12)

[7] اسكندر مصيص، (التقارير المالية والقرارات الاستثمارية)، المحاسب القانوني العربي، العدد الثاني والخمسون كانون ثاني، 1994، ص12)

[8] (الدون هندريكسون ، نظرية المحاسبة ، الطبعة الرابعة ترجمة كمال أبو زيد، جامعة الإسكندرية ،مصر 1990 ، ص202)

[9] (FASB, Qualitative Characteristics of Accounting Information, Statement of Financial Accounting Concepts No.2,May1980,in Summary of Principal Conclusions. Paragraph 47)

[10] (كمال النقيب ،تطورالفكر المحاسبي ، الطبعة الأولى ، الزرقاء، الأردن ،1999،ص242)

القومية.(محمد بدوي ، المحاسبة عن تأثيرات البيئة والمسؤولية الاجتماعية للمشروع [11]، ونخلص مما سبق أن الباحث والهيئات المعنية ركزوا على أهمية توافر صفة الملائمة في المعلومات المحاسبية لكي تكون مفيدة في اتخاذ القرارات وإيصالهم للنتائج التي يرجونها من تلك المعلومات في اتخاذ قرار رشيد.

ويمكن أن نقوم بتعريفها: بأنها المعلومات التي تمكن متلقيها من توظيفها بفعالية بحيث تحقق الغاية المرجوة منها وتساعد على تحقيق الأهداف العامة للمنشأة.ولأجل تحقيق صفة الملائمة يجب أن تتوفر الصفات النوعية الفرعية التالية:

1. **التوقيت المناسب (Timelines):** أي توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت الذي يمكنهم من تحقيق أكبر فائدة مرجوّة من هذه المعلومات.ونرى من ذلك أن هناك علاقة وطيدة بين الملائمة والتوقيت المناسب إذ أن المعلومات التي يكون توقيتها مناسب تؤثر على القرار الذي سيتم تبنيه من قبل متلقي المعلومة و المعلومات الملائمة من صفاتها أنها تؤثر على قرار مستقبل المعلومات والموجهة إليه أيضا. كما أن خاصية التوقيت المناسب تتفق مع خاصية الأهمية النسبية التي تعتبر المحدد الرئيسي للملائمة والتي قال عنها الشيرازي" أنها الحاكمة لكافة الخصائص النوعية ويعتمد تطبيقها على اعتبارات كمية أو نوعية أو على خليط منها معاً.[12]ويقول الشيرازي في أهمية التوقيت المناسب "أنه قد يكون من المفيد أحيانا التضحية بشيء من الدقة الحسابية ودرجة عدم التأكد لصالح التوقيت المناسب حيث أن عملية اتخاذ القرارات دائما محددة بفترة زمنية معينة ولذلك فإن المعلومات الملائمة هي تلك التي تتوفر بالتوقيت المناسب،لذا فتقديم المعلومات والتقارير المالية والمحاسبية بالوقت المناسب لمتخذي القرار يعتبر دليلا واضحا على كفاءة كل من الكادر و النظام المحاسبي.[13]
2. **القدرة على التنبؤ(Production Value):** عند التكلم عن التنبؤ فإن الذهن والتفكير يذهب للمستقبل وحالات عدم التأكد أي احتمال لا يصل إلى 100% والقدرة على التنبؤ لا تعني وضع احتمال بنسبة 100% لان المستقبل هو في علم الله عز وجل لكن هذه المعلومات تعني إعطاء مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية وكلما كانت هذه المؤشرات قوية وقريبة للواقع فإنها تكون أكثر ملائمة لأنها تتيح لمستخدميها المراقبة على الأداء المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواضعها وأسبابها والقيام بمعالجتها [14].

---

[11] دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص202)

[12] عباس الشيرازي ، مرجع سابق ،ص 198-200)

[13] كمال النقيب ،مرجع سابق ،ص 243)

[14] المعايير المحاسبية الدولية ، الصادر عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية ، مرجع سابق ،1999، ص48

3. **التغذية الراجعة (القدرة على إعادة التقييم) (Feedback Value):** كما ذكرنا سابقا فإن التغذية الراجعة أو العكسية تعتبر من مكونات أي نظام معلوماتي كذلك فهي من مكونات النظام المحاسبي وذلك لما تمثله من أهمية على استمرار وتطور المنشأة وقد رأت المعايير المحاسبية الدولية أنه يجب على مستخدمي المعلومات أن يكونوا قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشاة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء والتغيرات في المركز المالي.[15] أي كلما توفرت في المعلومات التي يخرجها النظام سمة الارتدادية كلما ساهمت في تحسين وتطوير نوعية المخرجات المستقبلية وكلما زادت قدرة النظام على التكيف مع الظروف المتغيرة باستمرار أي يؤدي بالنهاية لتحسين نوعية وجودة المعلومات المحاسبية بشكل عام وكلما زادت من ملائمة المعلومات لاتخاذ القرارات بشكل خاص.نخلص مما سبق إلى أن خاصية الملائمة تعتبر من الخواص النوعية الهامة للمعلومات في اتخاذ القرار، كما أن المعلومات المحاسبية تمثل القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها أصحاب القرار،لذلك فهي تتحكم بمصير المنشآت في بعض القرارات لذلك فيجب توخي الحذر في قياس هذه المعلومات ويجب إيصالها لمتخذي القرار بكل موضوعية وشفافية.

الموثوقية (Reliability): ممكن أن نقوم بتعريفها بأنها القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية من قبل مستخدميها بأقل درجة خوف ممكنة ويتحقق ذلك بتوافر العناصر التالية:

صدق التمثيل: قابلية التحقق و الحيادية وترى لجنة المعايير المحاسبية أن خاصية الوثوق بالمعلومة المكملة لخاصية الملائمة ولتكون المعلومة مفيدة فإن المعلومات يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الوثوق إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز[16] ويرى الشيرازي أنه لكي تتحقق الثقة بالمعلومات المحاسبية يلزم أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وأنه بالإمكان التحقق من سلامتها وهو ما يتطلب الالتزام بأكبر قدر ممكن من الحياد في القياس والإفصاح.[17] وهذا يعني أن تكون هذه المعلومات ذات دقة عالية ولا نقول كاملة لأن القائم على إعدادها هم من البشر والبشر معرضون للخطأ في أعمالهم وأحكامهم. و يرى فرنون كام (Vernon Kam) أن التمثيل الصادق هو العنصر الأكثر أهمية والذي يتعلق بمسألة التطابق أو التماثل بين قياس أو وصف ما و الحدث أو الشيء الاقتصادي الذي يدعي القياس أو الوصف

[15] (المعايير المحاسبية الدولية ، الصادر عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية ، مرجع سابق ،1999، ص48)

[16] (المعايير المحاسبية الدولية ، الصادر عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية ، مرجع سابق ،1999، ص48)

[17] (عباس الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، مرجع سابق، ص196)

على أنه يمثله.[18] كما يرى القشي أن التمثيل الصادق يعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها.[19]

ونرى مما سبق أن الباحث ركزّوا على عدة نقاط وهي:

- أهمية أن تحتوي المعلومات على هذه الصفة ليصبح من الممكن الاعتماد عليها.
- أن التمثيل الصادق لا يعني درجة تطابق 100% بل درجة تطابق عالية ولا يوجد اختلاف جوهري بين الواقع والمعلومات الصادرة والسبب في ذلك يرجع إلى ما يلي:
- تدخل الحكم الشخصي للشخص الذي يقوم بإصدار المعلومات وهو ما يعرف بتحيز الشخص القائم بالقياس وجود العديد من الطرق المحاسبية لمعالجة البيانات المحاسبية والتي لا تعطي نتائج موحدة وهذا يطلق عملية تحيز عملية القياس.

إمكانية التحقق (Verifiability): وتعني توفر شرط الموضوعية في القياس العلمي أي أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين يستطيع التوصل إليها شخص آخر بشرط استخدام نفس الأساليب في القياس والإفصاح.ويرى (باتون ولتلتون Paton and Littleton) بأن إحدى المساهمات التي قام بها التدقيق المهني في سنوات تطوره الأولية هو التأكيد الذي أعطي للدليل الموضوعي[20] وقالا أيضا أن الدليل القابل للتحقق من صحته والموضوعي قد أصبح عنصرا مهما في المحاسبة وجزء تابع ضروري للتنفيذ الصحيح لوظيفة المحاسبة عند تجهيزها معلومات يمكن الاعتماد عليها.[21] أما مجلس المبادئ المحاسبية فقد ذكر في الرأي رقم 29 بأن التحويلات لموجودات غير مالية غير قابلة للتبادل يجب أن تندرج بالقيمة العادلة " إذا كانت القيمة العادلة قابلة للقياس موضوعيا..[22]

الحيادية (Neutrality): عرفها فداغ الفداغ "تكون المعلومات محايدة عندما تكون خالية من التحيز للوصول إلى نتيجة معينة أو سلوك معين.[23]أما القشي فيرى أنها تعني "تقديم حقائق صادقة دون حذف أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين.[24] ونرى من التعريفين السابقين أن بعض الباحث قد أدخلوا شرط عدم التحير في الموضع الأول والبعض الآخر ادخله في الموضع الثاني لكننا نرى بأنه شرط منفصل يجب توفره لتحقيق الموثوقية.

---

[18] (فرنون كام ، ترجمة رياض العبد الله ،نظرية محاسبية ،جامعة المستنصرية ،العراق ،2000 ،ص712)
[19] (ظاهر القشي، ، ص50)
[20] (William Paton and A. C. Littleton. (An Introduction to Corporate Accounting)[20]
([21] Standards) , (AAA,1940) , p.18. , p.18.Ibid
[22] (APB, "Accounting for Nonmonetary Transactions ", APB Opinion No29, May 1973, Paragraph 23)
[23] فداغ الفداغ ،المحاسبة المتوسطة،الطبعة الثانية،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان ،الاردن،2002،ص54-55)
[24] ظاهرالقشي ، ،ص51

المحاسبة الإدارية في مجال اتخاذ القرارات:

مفهوم عملية اتخاذ القرارات: توصف عملية اتخاذ القرارات بأنها قلب الإدارة، كما يوصف المدير بأنه متخذ قرارات وأن قدرته على اتخاذ القرارات وحقه في ذلك هو الذي يميزه عن غيره من أعضاء التنظيم الإداري، ومن هنا فإن عملية اتخاذ القرارات هي محور العملية الإدارية وأن النجاح الذي تحققه أية منظمة يتوقف على قدرة وكفاءة قيادتها على اتخاذ القرارات المناسبة. ويعتبر موضوع اتخاذ القرارات بشكل عام من أهم العناصر وأكثرها أثرًا في حياة الأفراد وحياة المنظمات الإدارية وحتى في حياة الدول. وتعد القرارات الإدارية جوهر عمل القيادة الإدارية، وهي نقطة الانطلاق بالنسبة لجميع النشاطات والتصرفات التي تتم داخل المنشأة بل وفي علاقاتها وتفاعلها مع بيئتها الخارجية. كما أن توقف اتخاذ القرارات مهما كان نوعها يؤدي إلى تعطيل العمل وتوقف النشاطات والتصرفات، وتزداد أهمية وخطورة القرارات كلما كبر حجم المنظمة الإدارية وتشعبت نواحي نشاطاتها، وكثر اتصالها بالجمهور.

خطوات صنع القرار الإداري: تتضمن عملية اتخاذ القرار بصفة عامة الخطوات الأساسية التالية:

1. **التعرف على المشكلة:** يساعد وجود نظام معلومات متكامل من تسهيل وتيسير مهمة تحديد المشكلة والتعرف عليها، وتعد هذه الخطوة من أصعب خطوات اتخاذ القرار،بفرض أن المشكلة هي وجود طاقة عاطلة.
2. **تحديد البدائل:** وهي عبارة عن الطرق المختلفة التي يمكن إتباعها لحل المشكلة. وبفرض أن البدائل لحل مشكلة الطاقة العاطلة هي:

أ. **استخدام الطاقة:** 1. لإنتاج منتج جديد. 2. توسع في منتج قائم

ب. تأجير الطاقة.

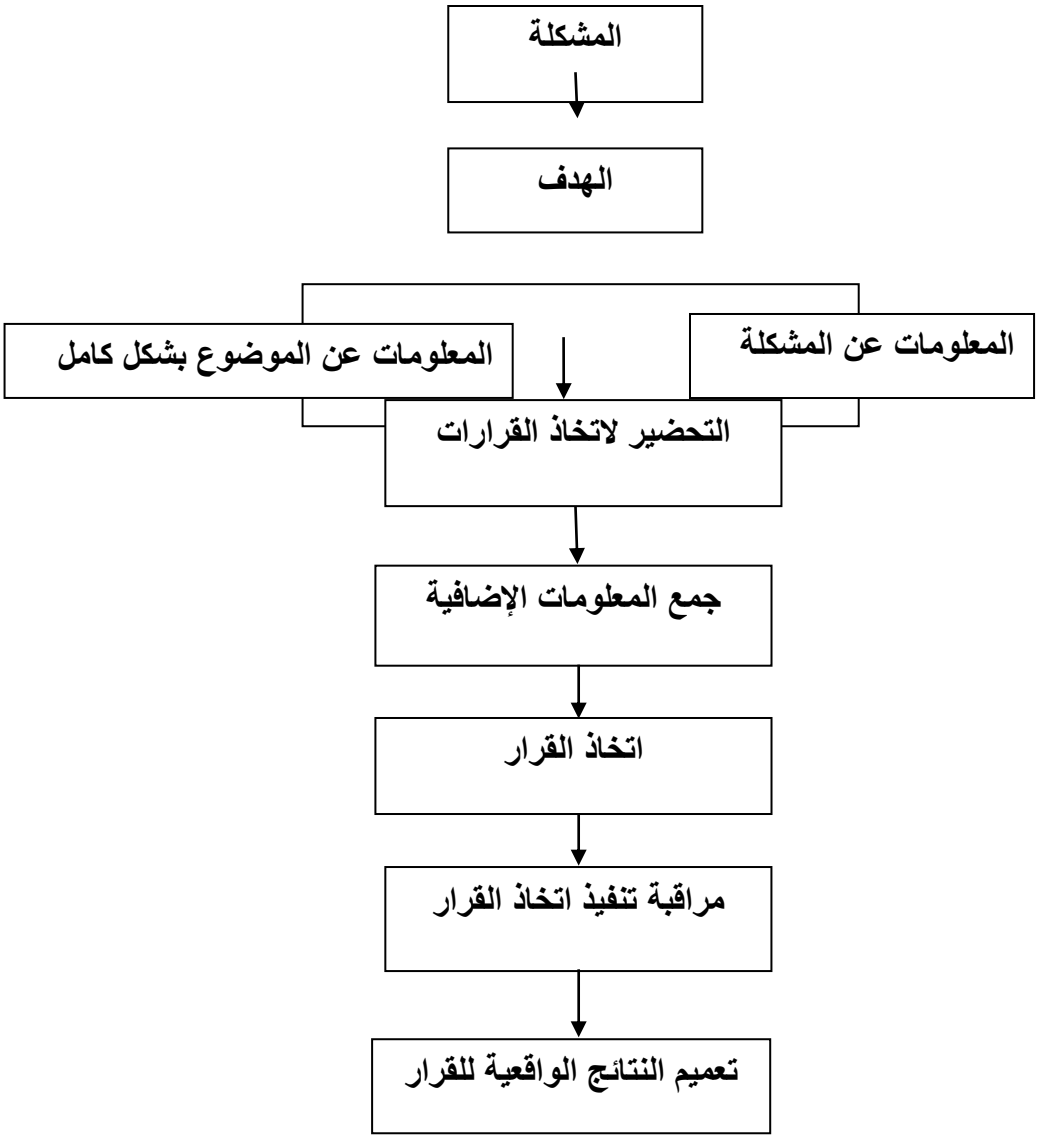
ج. الإبقاء على الموقف كما هو.

وكلما زادت البدائل المتاحة كلما تعقدت المشكلة، أما إذا وجد بديل واحد فقط فإنه لا توجد مشكلة في اتخاذ القرار.

تقييم البدائل (المفاضلة): وذلك بدراسة تكاليف كل بديل والعائد منه بمعنى التعبير عن مزايا وعيوب كل بديل في شكل رقمي، ويتم اختيار الأفضل وفقا لذلك. إلا أنه في كثير من الحالات نجد أن هناك بعض العوامل التي تؤثر على عملية المفاضلة بين البدائل. مثال: قد يكون القرار الأفضل للمنشأة وفقا للعوامل الكمية هو الاستغناء عن عدد كبير من العاملين واستخدام الوسائل الآلية بدلا منهم إلا أن المنشأة قد تأخذ في اعتبارها تأثير الاستغناء عن عدد كبير من العاملين على العلاقة بين المنشأة ونقابات العمال، وبينها وبين الجهات الحكومية والروح المعنوية

للعاملين، وسلوكهم تجاه المنشأة (خوف من المستقبل وعدم الأمان) ولا شك أن تقدير تلك العوامل متروك للتقدير الشخصي لمتخذ القرار.

اتخاذ القرار: بعد دراسة البدائل المختلفة وتقييم العوامل الكمية وغير الكمية فإن أمام صانع القرار إما اتخاذ أفضل قرار ممكن أو البحث عن معلومات جديدة تساعد على تحسين الموقف، ويتم إعادة المفاضلة بين البدائل المتاحة في حالة الحصول على معلومات جديدة. ويجب أن يراعى أن الحصول على معلومات جديدة لها تكاليفها وتستغرق وقتا مما يؤخر عملية اتخاذ القرار في الوقت المناسب أو يزيد من تكلفة البديل. وكذلك يتضمن الشكل الاتي[25]:)



أنواع القرارات: يمكن تقسيم القرارات الإدارية بناء على:

ارتباطها بنشاط المنشأة:

[25] المصدر (حسن علي مشرقي، 1997، ص28,19)

أ. **قرارات إستراتيجية:** وهي القرارات التي تتعلق بتحديد أهداف المنشأة وأنواع منتجاتها والأسواق التي تخدمها. وهي من اختصاص الإدارة العليا.

ب. **قرارات تنظيمية:** وهي قرارات لوضع الهيكل التنظيمي وتحديد الإدارات والأقسام وتوضيح السلطة والمسئولية لكل مستوى إداري، وهي من اختصاص الإدارة العليا.

ج. **قرارات تنفيذية (تشغيلية):** وتتعلق باستغلال الموارد الإنتاجية وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة لتحقيق الأهداف الموضوعة. ويقوم باتخاذ تلك القرارات مستويات إدارية مختلفة.

من حيث الزمن: ([26])

أ. **قرارات قصيرة الأجل:** تتعلق باستغلال الطاقة الإنتاجية، مثل قرارات الإنتاج، التسعير، قرارات توزيع الأرباح، وتغطي فترة قصيرة وتكلفته متوسطة.

ب. **قرارات طويلة الأجل**: تتضمن تغييرات الطاقة الإنتاجية وتمتد آثارها إلى فترة طويلة نسبيا وتكلفتها عالية.

حسب تكرار الموقف الإداري[27]:

أ. **قرارات متكررة:** هي قرارات تعالج مواقف متكررة بشكل يكاد يكون يوميا مثل: تحديد كمية الإنتاج، تحديد احتياجات المنشأة من النقدية، استعاضة المخزون، فحص الانحرافات.

ب. **قرارات غير متكررة:** تعالج مواقف لا تتكرر كثيرا، حتى وإن تكررت يكون مداها الزمني طويلا بحيث تنتفي عنها صفة التكرار، مثال (طلبيات البيع الخاصة، التوقف المؤقت عن النشاط، إضافة أو استبعاد منتج من تشكيلة المنتجات، إنشاء مصنع جديد أو إضافة خط إنتاجي (توسع في الطاقة).

حسب ظروف اتخاذ القرار [28]:

يتم تبويبها في ضوء احتمالات الأحداث إلى:

أ. قرارات في ظل ظروف التأكد: نتائج كل بديل مؤكدة

ب. قرارات في ظل المخاطرة: لكل بديل نتائج متفاوتة ولكل منها درجة احتمال معروفة

ج. قرارات في ظل ظروف عدم التأكد: لكل بديل نتائج متفاوتة ولكن درجة احتمال تحقق كل منها غير معروفة.

خصائص المعلومات المحاسبية المساعدة على عملية اتخاذ القرارات الادارية:

[26] (حسن علي مشرقي، 1997، ص 36)
[27] (حسن علي مشرقي، 1997، ص 35)
[28] (حسن علي مشرقي، 1997، ص 37)

نجد أن خاصية فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تأتي على قمة الخصائص وتمثل هذه الخاصية القاعدة العامة التي تعتمد على خاصية الملائمة وخاصية الموثوقية. ولكي تكون المعلومات ملائمة يلزم توافر مجموعة من الخصائص الفرعية:

- وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب (التوقيت الملائم).
- يكون للمعلومات قدرة تنبؤية.
- يكون للمعلومات قدرة على التغذية المرتدة.

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا توفر مجموعة من الخصائص الفرعية هي:

- إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها (صدق تمثيل الظواهر والأحداث).
- أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها.
- أن تكون المعلومات حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق غير منقوصة.
- قابلية المعلومات للمقارنة وما يتطلبه ذلك من ثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية تعتبر خاصية متداخلة مع خاصيتي الملاءمة والموثوقية.

هناك محددان رئيسيان لاستخدام الخصائص السابقة هما:

1. اختبار مستوى الأهمية.
2. **اختبار التكلفة / العائد.**

يغلب على هذين القيدين الصفة الكمية (على خلاف الخصائص السابقة). إن الأهمية النسبية لكل خاصية سوف تحددها ظروف الحال كما أنها سوف تختلف من شخص إلى آخر. فعادة ما يحدد مستخدم القرار طبيعة وأهمية المعلومات بالنسبة له. إن قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد على الخصائص المتعلقة بذات المعلومات بل تعتمد أيضا على خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية مثل: مستوى التعليم، والإدراك وكمية المعلومات السابقة المتوفرة لديهم، هذا ما يفسر لنا كون خاصية قابلية المعلومات للفهم كحلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها. لذلك يقع على عاتق معدي التقارير المالية مهمة المواءمة بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي هذه التقارير.

مفهوم الملائمة والموثوقية:

أولا: الملائمة: تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة.أي بمعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار [29].

المعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من:

- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية. .
- تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات. وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.
- تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية.
- تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات.

تتميز التضحية بشيء من الدقة الحسابية ودرجة من عدم التأكد لصالح التوقيت المناسب.

إذ إن عملية اتخاذ القرارات دائماً محددة بفترة زمنية معينة، لذلك فإن المعلومات الملائمة هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب حتى لو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة.مما تقدم يمكن أن نستنتج بان مفهوم أو خاصية الملاءمة تتكون من الخصائص الثانوية أو الفرعية التالية:

1. **التوقيت الملائم:** أي وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب. إذ إنه كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها كان الاحتمال كبيرا في التأثير على قراراتهم المتنوعة. وكلما زاد التأخير في توصيل المعلومات كانت الثقة أكبر بأن المعلومات لا تعتبر ملائمة. ويمكن التضحية بشيء من الدقة لصالح التوقيت المناسب لأن عملية اتخاذ القرار (أو القرار نفسه) تكون دائما محددة بفترة معينة. لذلك فإن المعلومات الملائمة، هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب، ولو كان ذلك على حساب الثقة في عملية القياس، أو مدى التأكد من صحة المعلومات الناتجة.
2. **القدرة على التنبؤ:** وتعني احتواء المعلومات على قدرة تنبؤية وبالتالي تمكين مستخدمي المعلومات من استشراف أو تقدير المستقبل وتكوين صورة احتمالية (تقديرية) عنه. فالمعلومة الجيدة هي التي تمكن المستخدم من تكوين التوقعات عن النتائج المستقبلية وتحسين إمكاناته وقدراته في هذا المجال.
3. القدرة على إعادة التقييم: ويقصد بذلك احتواء المعلومات على خاصية تمكن مستخدمها من التقييم الارتدادي أو التغذية العكسية أو المرتدة من خلال المعلومات التي ينتجها نظام

[29] (عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق. صفحة رقم (199))

المعلومات والتي تساهم في تحسين وتطوير نوعية مخرجات (معلومات) النظام وقدرته على التكيف في الظروف البيئية المتغيرة باستمرار. لذا يمكن القول إن المعلومات الملائمة هي التي تمكن متخذ القرار من تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير فيها وتقييم نتائج القرارات السابقة.

وتكمن أهمية خاصية الملائمة، في أن القرار الذي ينوي مستخدم المعلومات المحاسبية اتخاذه له أهميته وخطورته سواء كان هذا المستخدم مديرا أو مستثمرا. فنقطة البدء باتخاذ القرار هي مدى صحة وملائمة المعلومات التي توفرت له بالنسبة للقرار تحت الدراسة. فإضافة إلى اهتمام المدير لمعرفة درجة السيولة التي تتمتع بها الشركة فإنه يهتم كذلك ويركز على جانب الأصول المتداولة والخصوم المتداولة. أما المستثمر فإنه يهتم بالأرباح المحققة من قبل الشركة حاليا ومستقبلا. لذلك فان ما يهمه هو معرفة ربحية الشركة التي يمتلك أسهما فيها أو ينوي الاستثمار فيها. ولكن تعدد مستخدمي التقارير المالية، واختلاف أهدافهم يجعل مهمة المحاسب المتضمنة إنتاج وتأمين معلومات ملائمة ليس بالأمر اليسير.ومع ذلك فإن المحاسب يلعب دورا كبيرا في توفير المعلومات المحاسبية مسترشدا بالمفاهيم الأخلاقية كالصدق في التعبير، والعدالة، والحق، والإنصاف، وعدم التحيز، والوضوح، ألخ.... التي تعتبر أساسية بالنسبة لمهنته.

ثانيا: خاصية الموثوقية: تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها. من البديهي أن الحسابات (المعلومات المحاسبية) المدققة يعول عليها أكثر من الحسابات غير المدققة حتى وإن كانت الأخيرة متطابقة شكلا ومضمونا مع الحسابات المدققة. إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية.ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا توافر ثلاث خصائص فرعية هي:

أ. الصدق في التمثيل.

ب. إمكانية التثبت من المعلومات.

ج. حيادية المعلومات.

الصدق في التمثيل: ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها. بعبارة أخرى، إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر- صدق تمثيل الظواهر والأحداث. فالعبرة هنا بصدق تمثيل الجوهر وليس الشكل. ولكي تكون المعلومات معبرا عنها بصدق ينبغي مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز وهما:

تحيز في عملية القياس: أي طريقة القياس سواء كانت توصل إلى نتائج موضوعية أم لا. تحيز القائم بعملية القياس، وهذا النوع يقسم إلى التحيز المقصود والتحيز غير المقصود. إن التحرر من التحيز بنوعيه يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الاكتمال. أي التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية من ناحية، وهناك اعتبارات الأهمية النسبية وما تستلزمه من وجوب دراسة جدوى المعلومة قبل قياسها والإفصاح عنها من ناحية أخرى.

إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات وتعني في المفهوم المحاسبي توفر شرط الموضوعية في أي قياس علمي. وهذه الخاصية تعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها آخر باستخدام نفس الأساليب. أما إمكانية التثبت من المعلومات فهي خاصية تحقق لنا تجنب ذلك النوع من التحيز المتعلق بشخصية القائم بعملية. أي ينبغي التفرقة بين القدرة على التثبت من المقاييس ذاتها وبين القدرة على التثبت من صحة التطبيق لطريقة القياس.

حيادية المعلومات: وتعني تقديم حقائق صادقة دون حذف، أو انتقاء المعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين، وتعتبر هذه الخاصية ذات أهمية على مستويين:

- مستوى الأجهزة المسئولة عن وضع السياسة المحاسبية.
- مستوى المسولين عن إعداد التقارير المالية.

وحيادية المعلومات يقصد بها تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية ؛ بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين. إذن المعلومات المتحيزة، لا يمكن اعتبارها معلومات أمينة، ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات.

الفصل الثالث

(منهجية الدراسة و التحليل)

الفصل الثالث

(منهجية الدراسة و التحليل)

تمهيد:

تعتمد منهجية الدراسة على استخدام المنهج الوصفي الاستقرائي فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالإطار النظري للدراسة لعرض وتحديد المفاهيم الأساسية لنظم المعلومات وخصائصها ودورها في عملية اتخاذ القرارات الادارية أما بيانات الدراسة الميدانية فقد تم جمعها باستخدام أسلوب قائمة الاستقصاء (الاستبانة) التي تم تصميمها لأغراض الدراسة وتوزيعها على عينة من العاملين في الشركات اليمنية المساهمة حيث تم تحديد عينة الدراسة بالتطبيق على شركة (يمن موبايل).

نبذه تاريخيه عن عينة الدراسة:

شركة **يمن موبايل** مزود خدمة CDMA2000 في اليمن وبدأت هذه الخدمة عام 2004 عندما أجازت وزارة الاتصالات اليمنية لشركة هواوي HUAWEI بافتتاح نظام CDMA2000/1x في اليمن. في بدايتها كانت تعتبر مؤسسة حكومية ثم أصبحت تحمل طابعا خاصا وظهر اسمها الجديد تدريجيا (شركة يمن موبايل) وتدار منذ تأسيسها تقريبا بكوادر محلية. وتعتبر شركة يمن موبايل تساهمية حيث ان اقل من 50% من أسهمها ملك لمواطنين وجهات حكومية.

منهجية الدراسة:

حدود البحث:

- **حدود زمانية:** لقد تمت إجراءات البحث في السنة الدراسية لعام (2020-2021).
- **حدود مكانية:** لقد تم التوزيع نموذج استبانه البحث على شركة (يمن موبايل) في الإدارة العامة.
- **حدود متعلقة بالموضوع:** حيث يركز البحث في مجال مساهمة المعلومات المحاسبية ضمن التقارير الداخلية على قرارات الإدارة الداخلية، هذا على الرغم من أن مجال المعلومات الحاسبية ودورها في عملية صناعة القرارات لا يقتصر على المستوى الداخلي بل يمتد ليشمل الأطراف الخارجية، مثل(الجهات الحكومية، المستثمرين، المقرضين، الباحثين....الخ)
- **حدود متعلقة بالمجتمع والعينة:**

لقد بلغ عدد الشركات المساهمة في الجمهورية اليمنية (190) شركة مساهمة وذلك بالاعتماد على(سجلات وزارة التجارة والصناعة اليمنية) وقد اتضح أن من هذه الشركات المسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة هي شركات غير فاعلة ولا تزاول اي نوع من أنواع الأنشطة، وان الشركات الفاعلة والتي لها وجود ونشاط حقيقي بلغت (99)شركة مساهمة موزعة على أربع قطاعات:

- القطاع الخدمي (42) شركة.
- القطاع الصناعي (31) شركة.
- القطاع المصرفي (11).
- القطاع التجاري (11).

وأخيراً قطاع المقاولات (4)شركات فقط[17]

عينة الدراسة:لقد قام الباحث

بإتباع أسلوب الدراسة الميدانية بالاعتماد على المصادر الاولية من خلال نموذج الاستبيان والذي تم توزيعه على شركة (يمن موبايل) من مجتمع الدراسة.

مفاهيم البحث ومصطلحاته (الكلمات الدالة):- الشركات المساهمة- المعلومات المحاسبي- القرارات الإدارية- القوائم المالية.

اسلوب الدراسة:

1. لقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب النظري بالاعتماد على المصادر الثانوية المتمثلة بمايلي: الكتب والمراجع العلمية والدراسات السابقة والدوريات والمجلات العلمية والمهنية المتخصصة.
1. أسلوب الدراسة الميدانية بالاعتماد على المصادر الاولية من خلال الاستبيان وسوف يوظف الباحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الموضوع وكذلك سوف يتم الاعتماد spss "سلة العلوم الإحاصية"
   - الإحصاء الوصفي.
   - أختبار ch.
   - أختبار T لاختبار صحة الفرضيات[30]

مجتمع الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة العاملين في شركة يمن موبايل حيث اقتصرت العينة على العاملين في الشركة محل الدراسة بالعاصمة صنعاء حيث تم توزيع عدد (80) استبانه على العاملين، وقد تم استعادة (60) استبانه وبنسبة (75%) من الموزع جميعها صالحة وقابلة للتحليل تفاصيلها كما يلي:

العدد القابل للتحليل	العدد المستبعد	العدد المرجوع	العدد الموزع
54	0	60	80

[30]. (أرشيف وزارة التجارة والصناعة اليمنية 2011)

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

1. المستوى الإداري (رئيس مجلس إدارة، مدير عام، مدير تنفيذي، رئيس قسم، أخرى).
2. الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (ثانوية عامة فأقل- دبلوم- بكالوريوس-ماجستير - دكتوراه).
3. الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات، من5 - الى10 سنوات، من 11 سنة – إلى 20 سنة، من 20 سنة- الى30 سنة، أكثر من 30 سنة).
4. وفيما يلي وصفاً مفصلاً لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات أعلاه (خصائص المبحوثين):

المستوى الإداري:

يوضح الجدول رقم (1) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة الحالية.

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الدرجة الوظيفة

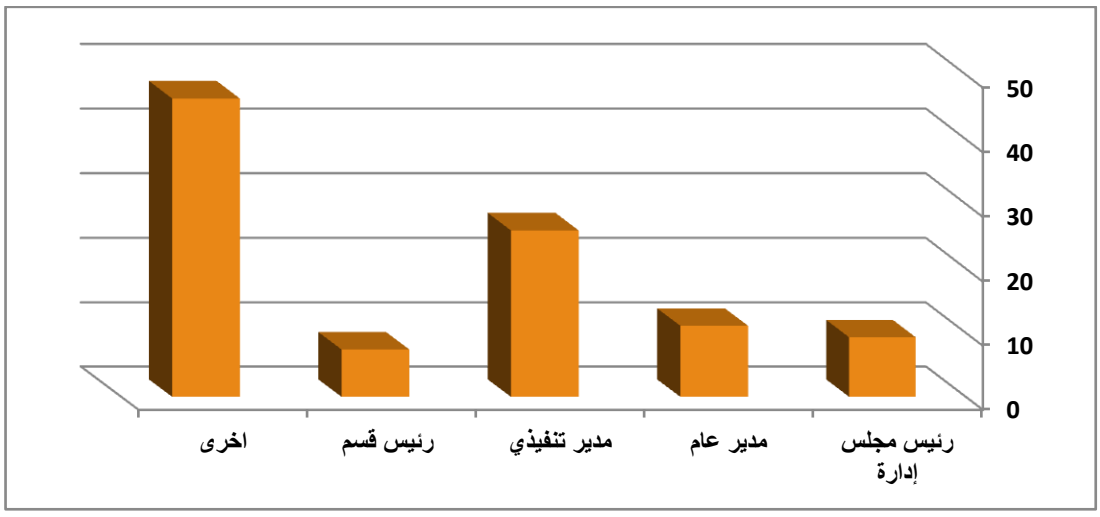
حجم العينة (n=54)

الجدول رقم (1): المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2021م.

الدرجة الوظيفية	العدد	النسبة المئوية
رئيس مجلس إدارة	5	% 9.3
مدير عام	6	% 11.1
مدير تنفيذي	14	% 25.9
رئيس قسم	4	% 7.4
أخرى	25	% 46.3
المجموع	**54**	**%100.0**

أعلى قيمة = % 46.3

-أقل قيمة= %7.4



يتضح من نتائج التحليل بالجدول رقم (1) أن عينة الدراسة شملت (5) أفراد من رؤساء إدارات وبنسبة (9.3%) من العينة الكلية يلي ذلك (6) إفراد من مدراء عموم بنسبة (11.1%) من العينة الكلية، (14) فردا من مدراء تنفيذيين بنسبة (25.9%) من العينة الكلية، (4) أفراد من رؤساء أقسام بنسبة (7.4%) من العينة الكلية، ثم (25) فردا من موظفي أخرى بنسبة (46.3%)، وهذا يشير بأن العينة المستبانة شملت جميع الدرجات الوظيفية المعنية تقريبا لدى الشركة وهم الجزء الأكبر المعنيين بدور المعلومات المحاسبية في دعم القرارات الإدارية وفي تقدير الباحث بأن تلك الوظائف تسهم في الحصول على أجوبة دقيقة لأسئلة الاستبيانه.

2-المؤهل العلمي:

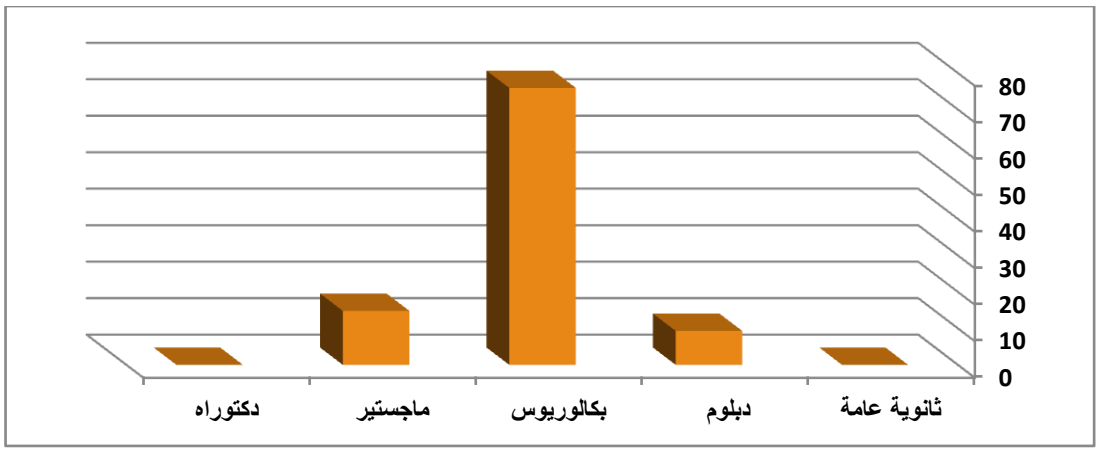
يوضح الجدول رقم (2) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي:

حجم العينة (n=54)

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
ثانوية عامة	-	-
دبلوم	5	% 9.3
بكالوريوس	41	% 75.9
ماجستير	8	% 14.8
دكتوراه	-	-
المجموع	54	% 100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2021م.



بلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة من حملة شهادة الدبلوم بعد الثانوية (5) أفراد وبنسبة (9.3%) من العينة، وعدد الأفراد الحاملين شهادة جامعية(بكالوريوس) (41) فردا بنسبة (75.9%)، وتتضمن العينة عدد (8) أفراد وبنسبة (14.8%) لحملة شهادة الدراسة العليا ماجستير، و يلاحظ مما سبق أن الغالبية من المستجيبين يحملون شهادات جامعية(البكالوريوس فأكثر) وبنسبة (90.7%) وهي نسبة مرتفعة تتماشى مع أهمية الوظائف الإدارية في الشركة والتي يتطلب أن يكون شاغليها من حملة المؤهلات الجامعية بكالوريوس وما فوق وهذه النتيجة تجعلنا نطمئن في الحصول على أجوبة دقيقة لأسئلة الاستبيان.

3- سنوات الخبرة:

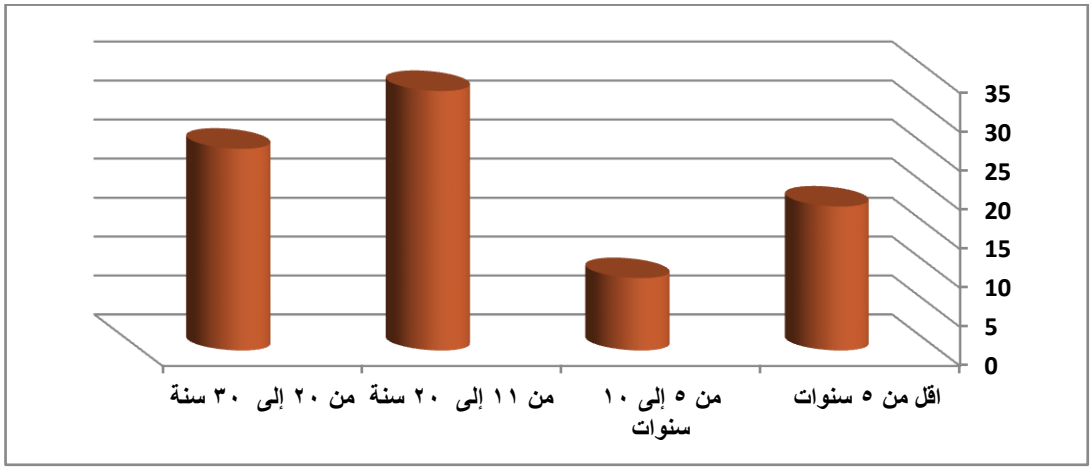
يوضح الجدول رقم (4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

حجم العينة (n=54)

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	**10**	**% 18.5**
من 5 إلى 10 سنوات	**5**	**% 9.3**
من 11 إلى 20 سنة	**18**	**% 33.3**
من 20 إلى 30 سنة	**14**	**% 25.9**
اكثر من 30 سنة	**7**	**% 13.0**
المجموع	**54**	**% 100.0**

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2021م.



يبين الجدول رقم (3) أن نسبة (81.5%) تزيد سنوات خبرتهم عن 5 سنوات في ممارسة عملهم وهم يمثلون النسبة الأعلى جداً في مجتمع الدراسة، ويمكن أن نستنتج من ذلك أن الغالبية العظمى من المستجيبين هم من ذوي الخبرات المتوسطة والطويلة، وفي تقدير الباحث أن سنوات الخبرة الطويلة تأتي مناسبة لطبيعة المهام المسندة لوظائف دعم المعلومات المحاسبية في دعم القرارات الإدارية وعلاقتها باتخاذ القرارات مما يمتلكون القدرة على التعامل بموضوعية مع أسئلة الاستبانة، ومن ثم يتوقع أن تكون الإجابات المستردة تتسم بالموضوعية بناءً على الخبرة العملية لهذه العينة. ومما سبق تحليله يرى الباحث من خلال النتائج التي تم التوصل إليها سلفاً للخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة قد أعطى مؤشراً ايجابياً في الحصول على أجوبة دقيقة لأسئلة الاستبانة. اختبار ثبات الأداء وصدق محتوى الاستبيان الذي قام الباحث بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الإستبانه بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان- براون وكما يلي الجدول رقم (4) يعرض نتائج اختبار أداة الثبات وصدق المحتوي وكما يلي:

نتائج اختبار أداة الثبات وصدق المحتوي

المحور	ثبات الأداء		صدق المحتوى	
	عدد الفقرات	Cranach's Alpha	Spearman-Brown	مستوى الدلالة
لجميع المتغيرات	15	.906	.934	.00

عند مستوى ثقة (.01)

يتضح من نتائج الجدول رقم (4) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة، وعلى الإستبانه كاملاً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلى (100%) مما يدل على أن استبيان الدراسة تتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لأغراض تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها فقد تم استخدام الحزمة الإحصائية (SPSS) المتعارف عليها نظراً لملائمتها لمثل هذه الدراسة، وفيما يلي أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة:

الأساليب الإحصائية الوصفية: استخدمت هذه الأساليب لبيان خصائص مجتمع الدراسة، ولوصف متغيرات الدراسة والتعرف على دور نظم المعلومات في تحسين فاعلية عملية صنع واتخاذ القرار وهي:

1. التوزيع التكراري للإجابات.
2. النسب المئوية.
3. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية
4. اختبار t لعينة واحدة لاختبار فرضيات البحث

عرض وتحليل ووصف متغيرات الدراسة:

لمعرفة دور المعلومات المحاسبية في دعم القرارات الإدارية في شركة (يمن موبايل)، فقد تم احتساب الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من الفقرات الواردة في الاستبانه، مع الأخذ بعين الاعتبار تدرج مقياس ليكرت الخماسي في الدراسة وكما يلي:

(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

واستنادا إلى ذلك فإن قيم المتوسطات الحسابية التي وصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها لتفسير البيانات وعلى النحو التالي، المستوى الأول المرتفع أو الموافقة والذي يكون الوسط الحسابي للإجابات (3.5) أو أكثر، حيث إن هذه الإجابة إذا ما قربت تصبح (4) وهي موافق حسب مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في هذه الدراسة، و المستوى الثاني المحايد أو المتوسط إذا كان الوسط الحسابي للإجابات على عبارة لا يقل عن (2.5) أو يساوي (3.4) أي متوسط أو محايد بحسب المقياس المستخدم، أما إذا كان الوسط الحسابي يقل عن (2.5) اعتبر غير موافق أو ضعيف، إذا أن جميع القيم التي تقل عن (2.5) تعتبر غير موافق او نادرة حسب المقياس المستخدم في الدراسة.

1. نتائج تحليل الفقرات المتعلقة بوجود أنظمة معلومات محاسبية لتغطية الاحتياجات الداخلية والخارجية في الشركات اليمنية:

يعرض الجدول رقم (1) احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء عينة الدراسة على الفقرات الخاصة بوجود أنظمة معلومات محاسبية لتغطية الاحتياجات الداخلية والخارجية في الشركات اليمنية المساهمة وكما يلي:

جدول رقم (1) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

للفقرات الخاصة بوجود أنظمة معلومات محاسبية لتغطية الاحتياجات الداخلية والخارجية في شركة (يمن موبايل) الخاصة بالمستلزمات الفنية.

الفقرة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الالتزام
تعتمد الشركة على أنظمة المعلومات المحاسبية بشكل أساسي.	54	3.81	.892	مرتفعة
يفي النظام المحاسبي بالاحتياجات الداخلية فقط.	54	3.39	1.106	متوسطة
يفي النظام المحاسبي بالاحتياجات الخارجية فقط.	54	3.76	.910	مرتفعة
يفي النظام المحاسبي بكل من الاحتياجات الداخلية والخارجية.	54	3.69	1.043	مرتفعة
يوجد لدى النظام القدرة على ابتكار تقارير مالية وإدارية جديدة للاستخدام الداخلية كلما دعت الحاجة الى ذلك.	54	3.56	.984	مرتفعة
يقوم بإعداد المعلومات المحاسبية كادر متخصص من المحاسبين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية.	54	3.61	1.089	مرتفعة
يوجد دليل محاسبي واضح يستخدم كمرجع لإثبات ومعالجة المعلومات المحاسبية.	54	3.85	1.071	مرتفعة
يتوفر لدى الشركة نظام مالي ومحاسبي يحدد الواجبات والصلاحيات لكافة الموظفين	54	3.61	1.017	مرتفعة
المستوى الكلي	54	3.66	.739	مرتفعة

ويتضح من نتائج الجدول رقم (1) للفقرات الخاصة بالمستلزمات الفنية ما يلي:

- أن جميع فقرات الجدول باستثناء فقرة واحدة قد بلغ قيم متوسطاتها الحسابية اكبر من (3.5) حيث تتراوح قيم متوسطاتها الحسابية بين (3.39-3.85)، وهذا يشير بأن إجابات أفراد عينة الدراسة قد أيدت محتوى هذه الفقرات بدرجة تأييد مرتفعة حيث ترى عينة الدراسة انه تعتمد الشركة على أنظمة المعلومات المحاسبية بشكل أساسي بمتوسط حسابي(3.81)، وانه يفي النظام المحاسبي بالاحتياجات الخارجية فقط بمتوسط حسابي(3.76)، وكذلك يفي النظام المحاسبي بكل من الاحتياجات الداخلية والخارجية بمتوسط حسابي(3.69)، وأن يوجد لدى النظام القدرة على ابتكار تقارير مالية وإدارية جديدة للاستخدامات الداخلية كلما دعت الحاجة إلى ذلك بمتوسط حسابي(3.56)، وإنه يوجد لدى النظام القدرة على ابتكار تقارير مالية وإدارية جديدة للاستخدامات الخارجية كلما دعت الحاجة إلى ذلك بمتوسط حسابي(3.61)، ويوجد دليل محاسبي واضح يستخدم

كمرجع لإثبات ومعالجة المعلومات المحاسبية بمتوسط حسابي(3.85)، وان يتوفر لدى الشركة نظام مالي ومحاسبي يحدد الواجبات والصلاحيات لكافة الموظفين بمتوسط حسابي(3.61) [31]

- أن الفقرة المتعلقة ب(يفي النظام المحاسبي بالاحتياجات الداخلية فقط) بلغ قيمة متوسطها الحسابي (3.39) وهذه القيمة اقل من الدرجة (3.5) وهذا يشير بأن النظام المحاسبي لا يفي بالاحتياجات الداخلية فقط من وجهة نظر العينة.
- بلغت قيمة المتوسط الحسابي لجميع فقرات الجدول (3.66) بانحراف معياري (.739) وهذا يشير إلى وجود أنظمة معلومات محاسبية لتغطية الاحتياجات الداخلية والخارجية في الشركات اليمنية بالقيام بوظائفها.

2- نتائج تحليل الفقرات المتعلقة بمدى إعداد التقارير المالية والإدارية للوفاء بالمتطلبات الداخلية والخارجية بشكل دوري ومنتظم:

يعرض الجدول رقم (2) احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء عينة الدراسة على الفقرات الخاصة بإعداد التقارير المالية والإدارية للوفاء بالمتطلبات الداخلية والخارجية بشكل دوري ومنتظم وكما يلي:

[31] المصدر: من إعداد الباحث لبيانات 2021

جدول رقم (2) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات بإعداد التقارير المالية والإدارية للوفاء بالمتطلبات الداخلية والخارجية بشكل دوري ومنتظم:

الفقرة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الالتزام
إن الهدف الأساسي من إعداد القوائم المالية هو تقديمها للجهات الحكومية فقط.	54	4.65	.781	مرتفعة
إن الهدف الأساسي من إعداد القوائم المالية هو عرضها على المستويات الإدارية الداخلية.	54	3.98	.812	مرتفعة
إن الهدف الأساسي من إعداد القوائم المالية هو عرضها على مساهمي الشركة وتلقي الاستفسارات منهم.	54	4.15	.864	مرتفعة
إن الهدف الأساسي من إعداد القوائم المالية هو عرضها على المستخدمين الداخليين والخارجيين من مستثمرين ودائنين والجهات الحكومية.	54	4.11	.904	مرتفعة
أرى أنه من الضروري إعداد التقارير الإدارية (التخطيط والأداء) الداخلية بشكل دوري ومنتظم.	54	3.78	.965	مرتفعة
أرى أنه من الضروري ابتكار تقارير إدارية جديدة للاستخدام الداخلي كلما دعت الحاجة إلى ذلك.	54	3.75	1.125	مرتفعة
المستوى الكلي	54	4.07	.606	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحث لبيانات 2021

حيث يتضح من نتائج الجدول رقم (2) للفقرات الخاصة بإعداد التقارير المالية والإدارية للوفاء بالمتطلبات الداخلية والخارجية بشكل دوري ومنتظم ما يلي:

- أن جميع فقرات الجدول بلغ قيمة متوسطاتها الحسابية اكبر من (3.5) حيث تتراوح قيم متوسطاتها الحسابية بين (3.75- 4.65)، وهذا يشير بأن إجابات إفراد عينة الدراسة قد أيدت محتوى هذه الفقرات بدرجة تأييد مرتفعة حيث تؤكد الآراء إن الهدف الأساسي من إعداد القوائم المالية هو تقديمها للجهات الحكومية فقط بمتوسط حسابي(4.65)، وأيضا الهدف الأساسي من إعداد القوائم المالية هو عرضها على المستويات الإدارية الداخلية بمتوسط حسابي(3.98)، وإن الهدف الأساسي من إعداد القوائم المالية هو عرضها على مساهمي الشركة وتلقي الاستفسارات منهم بمتوسط حسابي(4.15)، كذلك إن الهدف الأساسي من إعداد القوائم المالية هو عرضها على المستخدمين الداخليين والخارجيين من مستثمرين ودائنين والجهات الحكومية بمتوسط حسابي(4.11)، وأنه من الضروري إعداد التقارير الإدارية (التخطيط والأداء) الداخلية بشكل دوري ومنتظم بمتوسط

حسابي(3.78)، ويرون بأنه من الضروري ابتكار تقارير إدارية جديدة للاستخدام الداخلي كلما دعت الحاجة إلى ذلك بمتوسط حسابي(3.75).

- بلغت قيمة المتوسط الحسابي لجميع فقرات الجدول (4.07) بانحراف معياري (.606) وهذا يشير إلى أهمية إعداد التقارير المالية والإدارية للوفاء بالمتطلبات الداخلية والخارجية بشكل دوري ومنتظم.

3- نتائج تحليل الفقرات المتعلقة بالاعتماد على المعلومات التي ينتجها النظام في ترشيد القرارات الداخلية في الشركة:

يعرض الجدول رقم (3) احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء عينة الدراسة على الفقرات الخاصة بالاعتماد على المعلومات التي ينتجها النظام في ترشيد القرارات الداخلية في الشركة وكما يلي:

جدول رقم (3) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية:

للفقرات الخاصة بالاعتماد على المعلومات التي ينتجها النظام في ترشيد القرارات الداخلية في الشركة

الفقرة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الالتزام
تعتمد إدارة الشركة في اتخاذ قراراتها وأداء وظائفها الإدارية على المعلومات المحاسبية.	54	3.50	1.077	مرتفعة
يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التنفيذية.	54	3.61	1.071	مرتفعة
يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في عملية التخطيط.	54	3.85	.920	مرتفعة
يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في عملية الرقابة.	54	3.72	1.054	مرتفعة
يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تصحيح القرارات وتعزيزها والتأكد من فاعليتها.	54	3.70	.861	مرتفعة
يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تحديد تكاليف وأسعار المنتجات والخدمات.	54	3.65	.894	مرتفعة
يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تقييم المواقف المالية للعملاء وتحليل ربحيتهم.	54	3.59	1.019	مرتفعة
يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تقييم أداء الأقسام والفروع.	54	3.70	.861	مرتفعة
المستوى الكلي	54	3.67	.751	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحث لبيانات 2021.

ويتضح من نتائج الجدول رقم (3) للفقرات الخاصة بالاعتماد على المعلومات التي ينتجها النظام في ترشيد القرارات الداخلية في الشركة ما يلي:

- أن جميع فقرات الجدول قد بلغ قيم متوسطاتها الحسابية عند الدرجة (3.5) فأكثر حيث تتراوح قيم متوسطاتها الحسابية بين (3.50-3.85)، وهذا يشير بأن إجابات إفراد عينة الدراسة قد أيدت محتوى هذه الفقرات بدرجة تأييد مرتفعة حيث ترى عينة الدراسة بأنه تعتمد إدارة الشركة في اتخاذ قراراتها وأداء وظائفها الإدارية على المعلومات المحاسبية بمتوسط حسابي(3.50)، ويتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التنفيذية بمتوسط حسابي(3.61)، وأيضا يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في عملية التخطيط بمتوسط حسابي(3.85)، ويتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في عملية الرقابة بمتوسط حسابي(3.72)، وانه يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تصحيح القرارات وتعزيزها والتأكد من فاعليتها بمتوسط حسابي(3.70)، وكذالك يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تحديد تكاليف وأسعار المنتجات والخدمات بمتوسط حسابي(3.65)، ويتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تقييم المواقف المالية للعملاء وتحليل ربحيتهم بمتوسط حسابي(3.59)، ويتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تقييم أداء الأقسام والفروع بمتوسط حسابي(3.70).
- وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لجميع فقرات الجدول (3.67) بانحراف معياري (.751) وهذا يشير إلى أهمية الاعتماد على المعلومات التي ينتجها النظام في ترشيد القرارات الداخلية في الشركة.

اختبار الفرضيات ومناقشتها:

لمعرفة دور المعلومات المحاسبية في دعم القرارات الإدارية في الشركات المساهمة (يمن موبايل)، فقد تم إجراء عملية اختبار فرضيات الدراسة حيث تم التحقق من أن المتوسط الحسابي الذي أبداه أفراد العينة أكبر نسبة معنوية من متوسط أداة القياس المعتمد في هذه الدراسة والذي قيمته(3.4) درجة، ولهذا الغرض تم استخدام اختبار t إلى فحص ما إذا الفرق بين المتوسط الحسابي المحتسب من العينة والوسط الفرضي فرق دالة إحصائياً وبالتالي يتم قبول الفرضية، أما إذا كانت غير دالة إحصائياً فيتم رفض الفرضية، والفرضيات هي: الفرضية الرئيسية تم بناء فرضيات الدراسة اعتماداً على مشكلة الدراسة وعناصرها المختلفة لتحقيق أهداف الدراسة المرجوة وهي:

- الفرضية العدمية الأولى: لا توجد علاقة بين أنظمة المعلومات المحاسبية وعملية ترشيد القرارات الداخلية في الشركة المساهمة (يمن موبايل).
- الفرضية العدمية الثانية: لا توجد علاقة بين أنظمة المعلومات المحاسبية وعملية الوفاء بالمتطلبات الداخلية والخارجية بشكل دوري ومنتظم.
- الفرضية العدمية الثالثة:: لا توجد علاقة بين أنظمة المعلومات المحاسبية وتغطية الاحتياجات الداخلية والخارجية في الشركة المساهمة (يمن موبايل).

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

1- نصت الفرضية الأولى: (لاتوجد علاقة بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية وعملية ترشيد القرارات الداخلية في الشركة المساهمة يمن موبايل ضد الفرضية العدمية التي تنص: توجد علاقة بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية وعملية ترشيد القرارات الداخلية في الشركة المساهمة يمن موبايل وللتحقق من هذه الفرضية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء العينة وإجراء اختبار t وكما هي موضحة في جدول رقم (6) وعلى النحو التالي.

نتائج اختبار t لاختبار الفرضية الأولى

نص الفرضية العدمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار t	مستوى الدلالة	القرار
لا توجد علاقة بين الاعتماد على المعلومات التي ينتجها النظام في ترشيد القرارات الداخلية في الشركة	3.85	.432	8.824	.000	رفض الفرضية

*** ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq .05$)**

المصدر: من إعداد الباحث لبيانات 2021.

يتضح من الجدول رقم(6) ما يلي:

حيث يتبين من الجدول السابق أن قيمة المتوسط الحسابي المحتسب من العينة لهذه الفرضية بلغت(3.85) وهي قيمة اكبر من درجة القياس المعتمدة لغاية هذه الدراسة والبالغة (3.4) وبما أن قيمة اختبار t بلغت (8.824) وهي قيمة كبيرة وموجبة وأن مستوى دلالة الاختبار كانت اقل من مستوى الثقة. (05) حيث بلغت (000.) وهذا يعني الفرق بين الوسط الحسابي المحتسب من العينة والوسط الفرضي (درجة القياس المعتمدة) كان فرق غير جوهريا وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية العدمية (لا توجد علاقة بين الاعتماد على المعلومات وعملية ترشيد القرارات الداخلية في الشركة المساهمة (يمن موبايل) وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه (توجد علاقة بين نوعية التكنولوجيا المستخدمة في إنتاج السلع وبين مستوى رضاء العملاء) يستنتج الباحث بأن الفرضية قد أثبتت.

2- **الفرضية الثانية:** نصت الفرضية الثانية: لاتوجد علاقة بين اننظمة المعلومات المحاسبية وعمليه الوفاء بالمتطلبات الداخلية والخارجية بشكل دوري ومنتظم ضد الفرضية العدمية: توجد علاقة بين أنظمة المعلومات المحاسبية وعملية الوفاء بالمتطلبات الداخلية والخارجية بشكل دوري ومنتظم وللتحقق من هذه الفرضية، تم حساب المتوسطات

الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء العينة وإجراء اختبار t وكما هي موضحة في جدول رقم (7) وعلى النحو التالي. نتائج اختبار t لاختبار الفرضية الثانية

نص الفرضية العدمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار t	مستوى الدلالة	القرار
لا توجد علاقة بين إعداد التقارير المالية والإدارية للوفاء بالمتطلبات الداخلية والخارجية بشكل دوري ومنتظم	4.05	.513	10.073	.000	رفض الفرضية

* ذات دلالة إحصائية (α≥05.) المصدر: من إعداد الباحث لبيانات 2021

يتضح من الجدول رقم(7) ما يلي:

حيث يتبين من الجدول السابق أن قيمة المتوسط الحسابي المحتسب من العينة لهذه الفرضية بلغت(4.05) وهي قيمة اكبر من درجة القياس المعتمدة لغاية هذه الدراسة والبالغة (3.4) وبما أن قيمة اختبار t بلغت (10.073) وهي قيمة كبيرة وموجبة وأن مستوى دلالة الاختبار كانت اقل من مستوى الثقة. (05) حيث بلغت (000.) وهذا يعني الفرق بين الوسط الحسابي المحتسب من العينة والوسط الفرضي (درجة القياس المعتمدة) كان فرق جوهريا وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية العدمية (لا توجد علاقة بين انظمة المعلومات المحاسبية وعملية الوفاء بالمتطلبات الداخلية والخارجية بشكل دوري ومنتظم) وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه (توجد توجد علاقة بين انظمة المعلومات المحاسبية وعملية الوفاء بالمتطلبات الداخلية والخارجية بشكل دوري ومنتظم) يستنتج الباحث بأن الفرضية قد أثبتت

3: الفرضية الثالثة:

نصت الفرضية الثالثة: لاتوجد علاقة بين وجود أنظمة معلومات محاسبية لتغطية الاحتياجات الداخلية والخارجية في شركه المساهمه (يمن موبايل) ضد الفرضية العدمية: توجد علاقة بين وجود أنظمة معلومات محاسبية لتغطية الاحتياجات الداخلية والخارجية في شركه المساهمة (يمن موبايل)وللتحقق من هذه الفرضية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء العينة وإجراء اختبار t وكما هي موضحة في جدول رقم (8) وعلى النحو التالي. نتائج اختبار t لاختبار الفرضية الثالثة:

نص الفرضية العدمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار t	مستوى الدلالة	القرار

لا توجد علاقة بين وجود أنظمة معلومات محاسبية لتغطية الاحتياجات الداخلية والخارجية في الشركات اليمنية	3.94	.554	8.628	.000	رفض الفرضية

* ذات دلالة إحصائية (α≥05.) المصدر: من إعداد الباحث لبيانات 2021

يتضح من الجدول رقم(8) ما يلي:

حيث يتبين من الجدول السابق أن قيمة المتوسط الحسابي المحتسب من العينة لهذه الفرضية بلغت(3.94) وهي قيمة اكبر من درجة القياس المعتمدة لغاية هذه الدراسة والبالغة (3.4) وبما أن قيمة اختبار t بلغت (8.628) وهي قيمة كبيرة وموجبة وأن مستوى دلالة الاختبار كانت اقل من مستوى الثقة. (05) حيث بلغت (000.) وهذا يعني الفرق بين الوسط الحسابي المحتسب من العينة والوسط الفرضي (درجة القياس المعتمدة) كان فرق جوهريا وبناءً على ذلك يتم رفض الفرضية العدمية (لا توجد علاقة بين التزام الإدارة العليا للشركات المحلية وتبنيها لإستراتيجية الجودة العالمية وبين مستوى التسويق العادي) وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه (توجد علاقة بين وجود أنظمة معلومات محاسبية لتغطية الاحتياجات الداخلية والخارجية في الشركهالمساهمة (يمن موبايل)) يستنتج الباحث بأن الفرضية قد أثبتت

النتائج والتوصيات:

من خلال تحليل بيانات الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات فقد تم التوصل للنتائج التالية:

- أثبتت الدراسة بأن الفرضية الأولى قد أثبتت والتي تنص: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على المعلومات التي ينتجها النظام في ترشيد القرارات الداخلية في الشركة
- . أثبتت الدراسة بأن الفرضية الثانية قد أثبتت والتي تنص: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إعداد التقارير المالية والإدارية للوفاء بالمتطلبات الداخلية والخارجية بشكل دوري ومنتظم.
- أثبتت الدراسة بأن الفرضية الثالثة قد اثبت والتي تنص: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود أنظمة معلومات محاسبية لتغطية الاحتياجات الداخلية والخارجية في الشركات اليمنية.
- تؤكد الدراسة بأن إدارة الشركة في اتخاذ قراراتها وأداء وظائفها الإدارية على المعلومات المحاسبية.
- وتؤكد الدراسة بأنه يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التنفيذية
- أثبتت الدراسة بأنه يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تصحيح القرارات وتعزيزها والتأكد من فاعليتها.

التوصيات:

بناءاً على النتائج التي تم التوصل إليها تملى توصياتنا بما يلي:

- ضرورة ربط أنظمة المعلومات المحاسبية بعملية اتخاذ القرارات الإدارية.
- ضرورة أن تتوفر كافة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبية لدعم عملية اتخاذ القرارات الإدارية.
- أهمية الارتقاء بالنظام المحاسبي لتوفير قاعدة المعلومات والاستفادة من عملية اتخاذ القرارات.
- ضرورة العمل على تدفق المعلومات المنتجة من النظم المحاسبية في الأوقات المناسبة حتى لأتفقد أهميتها.
- ضرورة إجراء المزيد من أعداد التقارير المالية والإدارية الداخلية لأهميتها من أجل تقويم نظام الرقابة الداخلية بشكل سليم وتصحيح مسار الاحتلالات إن وجدت0
- أهمية الاعتماد على المعلومات المنتجة من النظم المحاسبية في ترشيد القرارات من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة.

كما يوصي الباحث بإجراء دراسة حديثة تتناول الآثار العملية "التطبيقية" الناتجة عن كفاءة استخدام المعلومات التي ينتجها النظام في ترشيد القرارات، وليس مجرد استخدامها، فقد أظهرت نتائج الدراسة أنة يتم الاعتماد على المعلومات وبدرجة عالية في ترشيد القرارات، ولكنها وفي الوقت نفسه أغفلت التفاوت في كفاءة المعلومة بين شركة وأخرى0

المراجع

المراجع:

العربية

1. اسكندر مصيص، " التقارير المالية والقرارات الاستثمارية "، المحاسب القانوني العربي، العدد الثاني والخمسون كانون ثاني، 1994.
2. حسن علي مشرقي ، نظرية القرارات الادارية مدخل كمي في الإدارة ، دار المسيرة للطباعة والنشر، 1997.
3. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الكويت، 1990.
4. فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002.
5. فرنون كام، ترجمة رياض العبد الله ،نظرية محاسبية ،جامعة المستنصرية ، العراق ،2000.
6. كمال النقيب، تطور الفكر المحاسبي، الطبعة الأولى، الزرقاء، الأردن،1999.
7. لدون هندريكسون، نظرية المحاسبة، الطبعة الرابعة ترجمة كمال أبو زيد، جامعة الإسكندرية، مصر 1990.
8. محمد بدوي، المحاسبة عن تأثيرات البيئة والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، مصر ،2000.
9. المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة الدولية، من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان ،الأردن،1999.
10. نعيم دهمش ،القوائم المالية والمبادئ المحاسبية، الناشر معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن 1995.
11. نواف كنعان ،اتخاذ القرارات الادارية بين النظرية والتطبيق، عمان، الأردن دار الثقافة للنشروالتوزيع1998.

الرسالة:

12. ظاهر القشي، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتو كيدية والموثوقية في ظل التجارة الالكترونية، رسالة دكتوراه ،جامعة عمان العربية للدراسات العليا ،عمان ،الأردن، 2003 ،ص26 - 51)

مصادر اخرى

13. وزارة الصناعة اليمنية – أرشيف كشف الشركات المساهمة الموقت لسنه 2011

Englch

1. Watson ،H. J. And Carrol ،A.B…980”Computer for Business” Revised Edition ،Dallas ،Texas ،Business Application Inc.
2. (Richard G.Schroeder; Nyrtly W. Clark; and Jack M. Cathey; Accounting Theory and analyses ،John Wiley & Sons ،Inc. 2001.
3. (FASB ،Qualitative Characteristics of Accounting Information ، Statement of Financial Accounting Concepts No.2 ،May1980,in Summary of Principal Conclusions. Paragraph 47)
4. (William Paton and A. C. Littleton. (An Introduction to)
5. 5- (APB ،“Accounting for Nonmonetary Transactions “ ،APB Opinion No. 29 ،May 1973 ،Paragraph 23)

الملاحق

الملاحق

مجتمع الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة العاملين في شركة يمن موبايل حيث اقتصرت العينة على العاملين في الشركة محل الدراسة بالعاصمة صنعاء حيث تم توزيع عدد (80) استبانه على العاملين، وقد تم استعادة (60) استبانه وبنسبة (75%) من الموزع جميعها صالحة وقابلة للتحليل تفاصيلها

الدرجة الوظيفية	العدد	النسبة المئوية
رئيس مجلس إدارة		
مدير عام		
مدير تنفيذي		
رئيس قسم		
أخرى		
المجموع		

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
ثانوية عامة	-	-
دبلوم		
بكالوريوس		
ماجستير		
دكتوراه		
المجموع		

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات		
من 5 إلى 10 سنوات		
من 11 إلى 20 سنة		
من 20 إلى 30 سنة		
اكثر من 30 سنة		
المجموع		

الفقرة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الالتزام
تعتمد الشركة على أنظمة المعلومات المحاسبية بشكل أساسي.				
يفي النظام المحاسبي بالاحتياجات الداخلية فقط.				
يفي النظام المحاسبي بالاحتياجات الخارجية فقط.				
يفي النظام المحاسبي بكل من الاحتياجات الداخلية والخارجية.				
يوجد لدى النظام القدرة على ابتكار تقارير مالية وإدارية جديدة للاستخدام الداخلية كلما دعت الحاجة الى ذلك.				
يقوم بإعداد المعلومات المحاسبية كادر متخصص من المحاسبين لديهم المعرفة بالقواعد والمعايير المحاسبية.				
يوجد دليل محاسبي واضح يستخدم كمرجع لإثبات ومعالجة المعلومات المحاسبية.				
يتوفر لدى الشركة نظام مالي ومحاسبي يحدد الواجبات والصلاحيات لكافة الموظفين				
المستوى الكلي				
إن الهدف الأساسي من إعداد القوائم المالية هو تقديمها للجهات الحكومية فقط.				
إن الهدف الأساسي من إعداد القوائم المالية هو عرضها على المستويات الإدارية الداخلية.				
إن الهدف الأساسي من إعداد القوائم المالية هو عرضها على مساهمي الشركة وتلقي الاستفسارات منهم.				
إن الهدف الأساسي من إعداد القوائم المالية هو				

الفقرة	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الالتزام
عرضها على المستخدمين الداخليين والخارجيين من مستثمرين ودائنين والجهات الحكومية.				
أرى أنه من الضروري إعداد التقارير الإدارية (التخطيط والأداء) الداخلية بشكل دوري ومنتظم.				
أرى أنه من الضروري ابتكار تقارير إدارية جديدة للاستخدام الداخلي كلما دعت الحاجة إلى ذلك.				
المستوى الكلي				
تعتمد إدارة الشركة في اتخاذ قراراتها وأداء وظائفها الإدارية على المعلومات المحاسبية.				
يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التنفيذية.				
يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في عملية التخطيط.				
يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في عملية الرقابة.				
يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تصحيح القرارات وتعزيزها والتأكد من فاعليتها.				
يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تحديد تكاليف وأسعار المنتجات والخدمات.				
يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تقييم المواقف المالية للعملاء وتحليل ربحيتهم.				
يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تقييم أداء الأقسام والفروع.				